جامعة محمد خيضر- بسكرة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مخطط ترقية مدن الجنوب نموذجا - ولاية بسكرة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبة :
عون كريمة

- إشراف الأستاذة :
بدري إبتسام

## لجنة المناقشة

| الإسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| | | |
| إبتسام بدري | | مشرفا ومقررا |
| | | |

السنة الدراسية : 2015- 2016

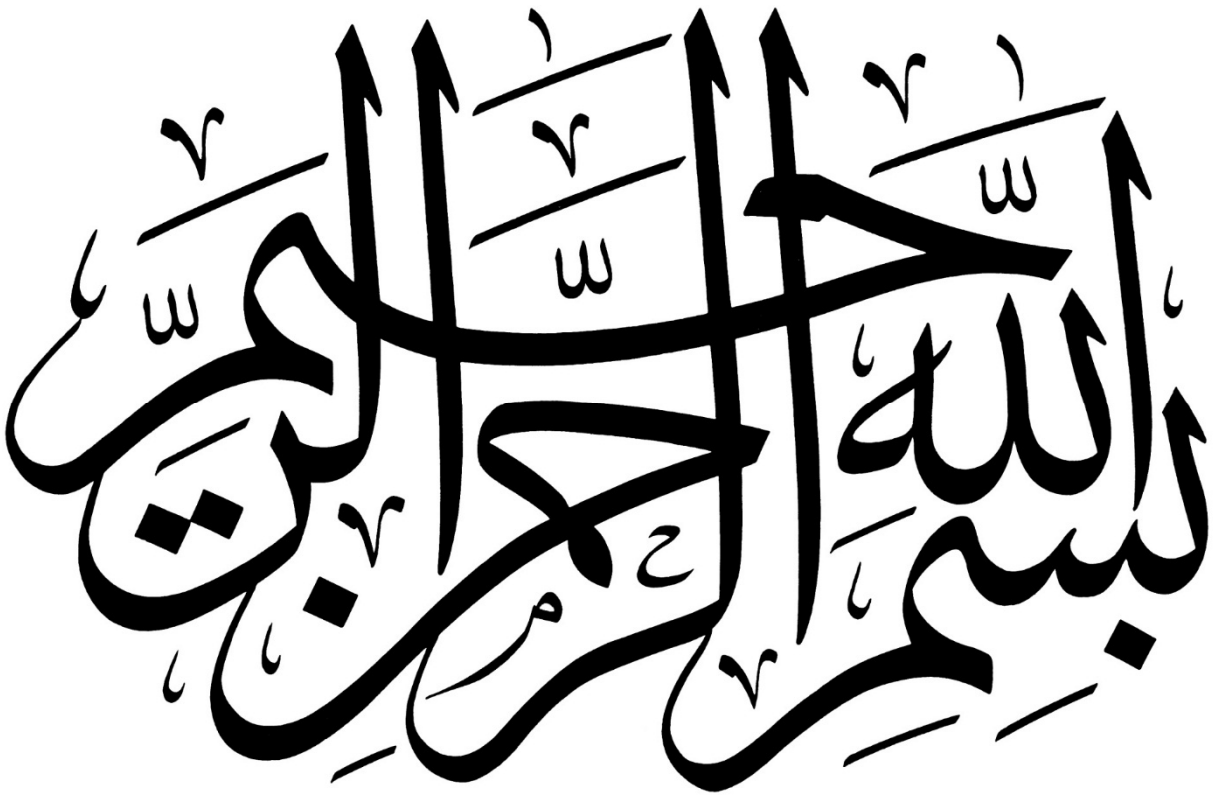
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر

**أعرني لسانا أيها الشعر للشكر وإن تطق شكرا فلا كنت من شعر**

**وقم في مقام الشكر وأنشر لواءه بعنبر خذه من غرة الفجر**

**عفوكم إذا خانني شعري فلطفكم لا أوفيه بشكران**

**شكرا جزيلا لأفواه تعطرني بكل ممتدح الأسلوب حسان**

**وأنكر في يوم النوى حكمه الصبر وأشكركم شكر الجدوب ندى القطر**

**أخص بجزيل الشكر إلى من أشعل شمعة في درب عملي إلى أعضاء لجنتي الكرام**

**وأخصها بالذكر إلى أستاذتي الكريمة " إبتسام بدري" فإن جف حبري عن التعبير يكتبكم قلب به صفاء الحب تعبيرا .**

**و كل التوفيق من من المولى عز وجل**

# الإهداء

**من أي أبيات الثناء سأدخل وبأي أبيات القصيد أعبر**

**وفي كل لمسة من جودكم وأكفكم للمكرمات أسطر**

**فمهما نطقت الألسن بأفضالكم ومهما خطت الأيدي بوصفكم**

**ففي مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في**

**كلمات تتبعثر الأحرف وعبثا يحاول تجميعها في سطور كثيرة تمر في الخيال ولا**

**يبقى منها إلا الذكريات ، أهدي ثمرة نجاحي إلى روح والدي العزيز الذي**

**علمني**

**بأنه عندما تطفئ الأنوار لابد من إضاءة شمعة ولا نقوم بلعن الظلام إلى من**

**ربت**

**وكبرت أمي إلى إخوتي الذين كانوا سندا لي في حياتي . إلى أساتذتي الكرام كل**

**التبجيل والتوقير لكم فبفضلكم وجدت مكانة لي في هذه الحياة ، فأنتم لم تعلموني**

**حرفا بل علمتموني كل شيء**

**إلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي من قريب أو بعيد**

# مقدمة

إن واقع السياسات الوطنية للتنمية يكمن في السعي للوصول إلى نمط حياة جيد مما يجب إعادة النظر في تلك السياسات .

ولقد عانت الجزائر كثيرا في توجيه الموارد والإمكانيات المتاحة بتركيزها على مدن الهضاب العليا وإهمال

مدن الجنوب –قبل أن تصل إلى ماهي عليه الآن – ولقد عملت عدة ظروف سياسية وإجتماعية وإقتصادية

إلى تدارك الفارق الموجود بين مدن الهضاب العليا ومدن الجنوب من خلال إنتهاج إستراتجيات سياسية

عامة للدولة الجزائرية والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف المرغوب فيها لأنها تحدد مسار

التنمية عبر الزمن . لذلك وجب القيام بتهيئة المجال الإقليمي الذي يقوم بتنظيم المظاهر الجغرافية والبشرية

والإقتصادية على المستوى الإقليمي بوضع خطة ومعايير تأخذ بعين الإعتبار الظروف الطبيعية والموارد البشرية

والإقتصادية ... فالجزائر تشهد حاليا تطور ديموغرافي سريع وإتساع الإهتمام بالمجال الإقليمي بصفة كبيرة وذلك

نتيجة للمشاريع التنموية التي تقوم بها في جميع الميادين من أجل تلبية مختلف المتطلبات المتزايدة للمواطنين

لذلك لجأت الدولة إلى التهيئه كأساس لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للتنمية في جميع المدن الجزائرية وعبر كامل التراب الوطني .

ففي هذه الدراسة تم تناول موضوع هام من مواضيع التنمية نبرز من خلاله السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

المنتهجة من طرف الدولة والحكومة الجزائرية بمراحله المختلفة ، وسنحاول من خلال هذا الموضوع أن نبين

السياسات التنموية المنتهجة بين المدن الجزائرية وذلك للوقوف على أهم التطورات السياسية للوصول إلى الموازنه

بين مدن الهضاب العليا ومدن الجنوب من أجل تحقيق سياسة وطنية فعالة وناجحة .

**أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الموضوع

أننا تناولنا موضوع السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم خاصة مدن الجنوب والتي أرقت الباحثين والسياسيين على

حد سواء لتعقيداتها وشموليتها .أما الجديد في هذه الدراسة يتمثل في تناول الموضوع من زاوية مختلفة عن الدراسات السابقة وذلك من خلال تطور السياسات العامة الوطنية للتنمية وإسهامها في التحديث والتطوير وذلك

بتأثير بروز التهيئة في المجال التنموي .

و مساهمة البحث في إبراز الإمكانيات والموارد وتوجيهها للإستغلال الأمثل والأفضل خاصة لمدن الجنوب

الجزائري بغرض تحقيق التوازن الجهوي .

و كما تمس هذه الدراسة تغطية النقص الملاحظ في مجال معرفة السياسات المنتهجة والمراحل التي مرت

بها للوصول إلى تهيئة الإقليم بالشكل الأفضل .

**أهداف الدراسة :**

معرفة سير تطور السياسات الوطنية العامة في تحقيق التهيئة الفعالة من أجل الموازنة في حصص

المشاريع التنموية للهضاب العليا ومدن الجنوب الجزائري خاصة وإبراز دور إمكانيات وموارد الجنوب الجزائري

في تحقيق وتطوير التنمية الجهوية للوصول إلى تهيئة تنموية مستدامة.

**أسباب إختيار الموضوع:**

هنالك عدة أسباب تدفعنا لإختيار الموضوع منها :

**1/ الأسباب الذاتية :**

وجود إرادة لدينا لدراسة هذا الموضوع من جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والإهتمام أكثر بدراسة

تهيئة الإقليم وأثره الإجتماعي والإقتصادي والسياسي على مناطق الوطن ومحدودية الدراسات الأكاديمية لهذا الموضوع والرغبه في توفير دراسة علمية تتناول موضوع التهيئة و محاولة التعريف وإبراز دورها الحقيقي في مواجهة مختلف الصعوبات .

وإيمانا منا بالتداخل الكبير الموجود بين تهيئة الإقليم والتنمية ووجود ثقل كبير في الفصل بينهما وشمولية الموضوع من كل الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ...

**2/ الأ سباب الموضوعية :**

توسيع معارفي حول موضوع السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم خاصة والتعرض لأهم وجهات النظر والأطروحات المختلفة للباحثين – قلة البحوث – هذا إن وجدت وتوضيح الخطط المتبعة من طرف السياسات الوطنية لتحقيق التنمية الفعالة وإبراز التفاعلات الوطنية من خلال دراسة هذا الموضوع والإستجابة لها وإبراز الظواهر والمعطيات الإقتصادية والإجتماعية ومحاولة إستقرائها وتحليلها .

**الإشكالية :**

عرفت السياسات الوطنية لتهيئة الإقليم عدة تطورات وتحولات نحو الأفضل خاصة في إعطاء فرصة لمدن الجنوب الجزائري في إظهار قدراتها وإمكانياتها في تحقيق التنميه .

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم السياسة الوطنية لإدارة تهيئة الإقليم في إرساء معالم التنمية لمدن الجنوب الجزائري ؟**

**حدود الإشكالية:**

**1/المجال الزمني :** لقد حددنا في هذه الدراسة إطار زمني حتى الــ 2015

والسبب في أن الجزائر ورثت توجهات سياسية لفرنسا على مستعمراتها لرؤيتها المستقبلية لتهيئة الإقليم ما أدى

بالجزائر على العمل بتلك السياسات والإكمال فيها .

ومن منظور بداية ظهور هذا المصطلح في الآونة الأخيرة بالجزائر والإهتمام به والتركيز على مدن الجنوب الجزائري خاصة.

**2/المجال المكاني :**حددنا المجال المكاني بالجزائر وركزنا على الجنوب الجزائري كصورة لهذه السياسة في تحقيق التهيئة الإقليمية .

**التساؤلات الفرعية :**

1. ما هي أهم مخططات وسياسات التنمية التي مرت بها الجزائر لتهيئة الإقليم ؟
2. ما هي السياسة التنموية لتهيئة الإقليم في الجزائر؟

3. ما السياسات العامة المتبعة لتهيئة مدن الجنوب الجزائري؟

4 فيما تتمثل إستراتجيات السياسات التنموية لتهيئة الإقليم في مدن الجنوب الجزائري؟

**الفرضيـــــــات :**

1. الرؤية السياسية لفرنسا الإستعمارية في الجزائر أدت إلى توجيه السياسة الجزائرية للوصول إلى تهيئة ذات تنمية شاملة .

2.كلما كانت المشاريع التنموية مخطط لها يؤدي ذلك إلى زيادة دور مدن الجنوب الجزائري كأداة فاعلة لتحقيق السياسات التنموية.

**الإطار المنهجي:**

سنعتمد في هذه الدراسة على :

- **المنهج الوصفي:**

لقد تم إستعمال المنهج الوصفي قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة،وتفسير بعض الحقائق لتكون كافية وتصنيف المعلومات ،إذ أنه يهتم بتوضيح معالم الموضوع للسياسات المتبعة خلال الفترات الزمنية السابقة والآنية الحاصلة في الجزائر لإبراز دور الإمكانيات والموارد الموجودة خاصة في مدن الجنوب كأداة فاعلة في

تحقيق هذه السياسات للوصول إلى الأهداف المطلوبة .

- **المنهج التاريخي :**

وهو البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي

والتنبؤ بالمستقبل ولذلك تم إستعماله في وصف السياسة العامة التنموية خلال و بعد الفترة الإستعمارية في الجزائر والخطط التي تم وضعها للوصول إلى السياسات التنموية الحاضرة والمستقبلية من أجل تهيئة فعاله.

**- منهج دراسة حالة:**

هو المنهج الذي يقوم على جمع البيانات العلمية والتعمق في دراسة معينة للوصول إلى تعميمات عن طريق

دراسة نموذج مختار وذلك أن منهج دراسة حالة قمنا به لمعرفة المشاريع والخطط التنموية التي وضعتها السياسات الوطنية لولاية بسكرة كنموذج لمدن الجنوب الجزائري وتوفرها على الإمكانيات والموارد اللازمة التي تؤهلها لنجاح المشروع التنموي فيها لتهيئة الإقليم .

**<u>الدراسات السابقة</u>:**

1/ كتاب الشريف رحماني بعنوان "الجزائر غدا" تطرق هذا الكتاب إلى مختلف المخططات التنموية والتهيئة العمرانية الذي كان بمثابة مراحل التخطيط للتهيئة العمرانية حيث لم يتطرق إلى رؤية مستقبلية على المدى

المتوسط و/ أو البعيد ورغم أنه كلف بوزارة التهيئة والتعمير لم تكن له دراسة شاملة حول التنمية ومتطلباتها

فبقيت المخططات عبارة عن دراسات ، ولم يعطي مفهوما كاملا يشمل كل جوانب التهيئة بل ركز على التهيئة من جانب التعمير وفقط .

2 / عبد اللطيف بن أشنهو بعنوان " التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 " الذي ركز على عملية التخطيط بعد الإستقلال والذي وضع أهم ما تميز به الإقتصاد في تلك الفترة حيث نجد أنه وضع أسس للتخطيط والتنمية إلا أننا نعلم أن تلك الأسس كانت مجرد أرقام وبدون تسطير مستقبلي يشمل فكرة التنمية للقيام بعملية التهيئة على المدى البعيد ونعلم أن التخطيط في تلك الفترة لم يراعي الحالة الآنية للمشاريع التنموية الحالية والتي تبنى على أساس التعمير فقط ،وخلال تلك الفترة لم يكن هناك تنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية .

**تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

-**تصمن الفصل الأول** بعنوان " **الإطار المفاهيمي للسياسات العامة للتنمية في الجزائر**" ، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مراحل سياسات التهيئة الإقليمية في الجزائر والذي يندرج تحتها أربع مطالب المطلب الأول مفهوم تهيئة الإقليم والمطلب الثاني مرحلة بوادر التهيئة بعد الإستقلال 1962-1978 أما المطلب الثالث بعنوان إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق الوطنية والمطلب الرابع بعنوان مرحلة السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم 1978-1990 .

أما المبحث الثاني بعنوان " توجهات السياسة التنموية للتهيئة في الجزائر منذ 1990 "وذلك بظهور التخطيط للسياسة التنموية للتهيئة من أجل الوصول إلى الهدف المطلوب والناجح للتنمية في المطلب الأول . أما في المطلب الثاني فيتمثل في ركائز سياسة التنمية في الجزائر، والمطلب الثالث بعنوان وسائل وأساليب التهيئة الإقليمية ،أما في المطلب الرابع بعنوان آليات ومتطلبات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

-**تضمن الفصل الثاني بعنوان "السياسات التنموية لتهيئة الإقليم لمدن الجنوب الجزائري**" وقد خصصنا هذا الفصل لدراسة السياسات التنموية في الجزائر من أجل تحقيق تهيئة ناجحة لمدن الجنوب الجزائري فالمبحث الأول يتحدث عن إستراتيجية السياسات التنموية في مدن الجنوب الجزائري بأربع مطالب ، المطلب

الأول آلية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق التنمية المتكافئة ، أما المطلب الثاني بأسباب الإهتمام بمنطقة الجنوب الجزائري ، أما المطلب الثالث بخلفيات السياسة التنموية في مدن الجنوب الجزائري أما في المطلب الرابع فكان لأثر السياسات التنموية على مدن الجنوب الجزائري ، أما المبحث الثاني فيدرس السياسة المتبعة لتهيئة مناطق الجنوب الجزائري تحت ثلاث مطالب. المطلب الأول بالناحية السياسية في مدن الجنوب الجزائري وفي المطلب الثاني فكان بالناحية الإجتماعية لمدن الجنوب الجزائري أما في المطلب الثالث فكان يدرس الناحية الإقتصادية في مدن الجنوب الجزائري .

-**يتضمن الفصل الثالث عنوان " نموذج من مدن الجنوب الجزائري** "الذي يتناول دراسة حالة ولاية بسكرة يتناول هذا الفصل مكتسبات ولاية بسكرة ومواردها ومكاسبها التي عملت على جعلها تصل إلى هذه النتيجة وإختيارها لإنجاز أكبر المشاريع التنموية من كل المناطق الأخرى تحت المبحث الأول بعنوان الإطار التنموي لولاية بسكرة بمطلب أول المجال المكاني للولاية والمطلب الثاني بمراحل ومخططات التهيئة في بسكرة ،أما المبحث الثاني فكان بعنوان معالم سياسة التهيئة المستدامة في بسكرة بمطلب أول للمعطيات الإقتصادية والمشاريع التنموية الجديدة ، أما المطلب الأخير فكان لتقييم التحديات والعراقيل للتهيئة التي تواجه إدارة الإقليم لولاية بسكرة .

# الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للسياسات العامة للتنمية في الجزائر

## المبحث الأول : مراحل سياسات التنمية في الجزائر

إنّ تحليل سياسة التنمية في الجزائر يدفعنا لا محالة إلى إستعراض المراحل التي مرّت عليها، حيث أنّ

الوضع السائد حاليًا يُنبِئُ عن وجود تداخل أشكال مختلفة من شَغل المجـــال. هذه الوضعية ألزمت وضع سياسة تفضي إلى التحكّم في المجال وإستغلاله بطريقة عقلانية نستعرضها من خلال مراحل وتوجّهات هذه السياسة.

تشكل التهيئة الإقليمية أحد أبرز الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة التفاوت التنموي الجغرافي بما تتيحه من إمكانية معرفة خصائص كل منطقة على حدى وتخطيط تنميتها بناءا على حاجاتها وبمساهمة

سكانها وتعد التنمية المتكاملة أحد أبرز أساليب التهيئة الإقليمية كونها تعالج التفاوت بين المدن ، وفي

الجزائر طبقت التهيئة الإقليمية كأبرز تجربة في هذا المجال .

### المطلب الأول : مفهوم التهيئة الإقليمية

#### أولا : مفهوم تهيئة الإقليم

التهيئة لغويا مشتقة من هيئ وتعني حضر وجهز، دبر، وضع ، رسم . وهي توحي بالإعداد والتخطيط

تستخدم عدة مصطلحات مماثلة لمصطلح التهيئة الإقليمية منها "التهيئة المجالية " [1]

( Aménagement du l'espace) ، تنظيم المجال ( Organisation de l'espace) ، وتستخدم المراجع باللغة العربية مصطلح "التخطيط الإقليمي" وهو المصطلح المستعمل بالنسبة للغة الإنجليزية

(Régional planning) وفي الجزائر يستخدم مصطلح "التهيئة الإقليمية " نقلا عن المصطلح الفرنسي ( Aménagement de territoire).

إختلف تعريف التهيئة الإقليمية بإختلاف وجهات نظر الباحثين وتخصصاتهم كونه على علاقة وطيدة بعدة علوم خاصة بالجغرافيا ومن بين التعاريف المقدمة ما يلي :

- تعريف جيلي (GILLEI) " هي قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغيير في إقليم ما

نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية ونحو تقليص التفاوت الإجتماعي وإشراك الناس في ذلك "

- تعريف لوغان (LOGAN) "هي أسلوب تخطيط تنموي ، ينصب الإهتمام به على إقليم معين بهدف تحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الإقتصادية ، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتفعيل دورهم

في عملية التنمية ، وتعزيز إعتمادهم على الذات ، ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة "[1]

1-Larouse de poche; dicttioner de langue francaise. Parise:Edition mise a jour; 2004;p27[1]

- وبشكل عام يمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها " دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض تتميز بميزات خاصة وتواجه مشاكل متميزة بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم لإستثمارها في النهوض بالإقليم والإرتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة ومحددة

- **ثانيا : التطور الكرونولوجي لتهيئة الإقليم**

- ظهرت التهيئة الإقليمية سنة 1930 في ظل الظروف الإقتصادية العالمية المتردية خاصة بعد الأزمة العالمية في سنة 1929 حيث شهدت تلك الفترة وجود مشاكل التباين التنموي خاصة بين المناطق الريفية والحضرية بعد ثورة صناعية حولت دولا كثيرة من إقتصاد ذو طابع زراعي إلى إقتصـــــــــــــــــــاد ذو

طابع صناعي ،وقد إنعكس هذا التباين أساسا في معدلات البطالة في كل منطقة والتي كانت مرتفعة جدا في الأرياف وهو ما كان مشكلا حقيقا أمام حكومات الدول ، وفي ظل النظرية الكينزية التي سادت في تلك الفترة والتي نادت بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، فقد ظهرت التهيئة الإقليمية كتدخل من طرف الدولة للحد من التباين بين مختلف المناطق وتحقيق الإستقرار المطلوب وقد إتخذت معظم الدول الصناعية خطوات في سبيل ذلك معظمها لم تبن على أسس علمية ولعل أول خطوة علمية قائمة على أسس علمية مدروسة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933م حيث أنشأت سلطة وادي تنسي " Tennessee valley authourity " من أجل بدأ عملية تنموية كبيرة في منطقة تنسي تقوم على أساس إستغلال مياه نهر تنسي

[1] - عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1999، ص69

**ثالثا :أنواع التهيئة الإقليمية :**

ويوجد نوعان من التهيئة الإقليمية هما :

**1- التهيئة الإقليمية بين الأقاليم :**

يتخذ هذا النوع للتعامل مع مشاكل التفاوت بين أقاليم البلاد وهو يدرس المشاكل والقضايا الإقليمة الآتية :

- الفوارق الإقليمية الإقتصادية والإجتماعية بين الأقاليم وسبل التغلب عليها لتحقيق المساواة والتوازن الإقليمي[1]
- حركة السكان والعمالة ورؤوس الأموال بين الأقاليم المختلفة والآثار الناجمة عن ذلك
- مشكلات الفقر والبطاله وسبل مكافحتها والتغلب عليها .
- توزيع أمثل لعوائد النمو والتنمية بشكل يضمن حد أدنى من العدالة الإجتماعية .

**2 – التهيئة الإقليمية داخل الإقليم الواحد :**

الهدف الأساسي من هذا النوع ربط المخطط بين الموارد المتاحة على مستوى الإقليم الواحد والإنتفاع به من أجل تحقيق توازن بين مختلف أجزائه وتشكل الخطة الإقليمية داخل الإقليم حسب طبيعة المشاكل السائدة في الإقليم من أجل إيجاد حلول ناجعة لها .[2]

**المطلب الثاني : مرحلة بوادر التهيئة بعد الإستقلال 1962-1978**

شهدت الجزائر منذ الإستقلال تغيرات وتحولات هامة أملتها الظروف التي عاشتها في كافة الأصعدة الإقتصادية السياسية، الإجتماعية.

[1]- ثائر مطلق محمد عياصرة ،التخطيط الاقليمي : دراسات نظرية وتطبيقية . عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ص101.

[2] – ثائر مطلق عياصرة ، المرجع السابق ، ص 102

وبعد إستقلال الجزائر ورث الجزائريون كل مظاهر التخلف في مختلف المجالات إقتصاد هش وأمية عالية

وغياب الإطارات كل هذا أوجب على الحكومة الجزائرية تطوير البلاد سياسيا إجتماعيا إقتصاديا ثقافيا لبناء

دولة جزائرية في إنتمائها العربي و الإسلامي ولتحقيق هذا الغرض بذلت الدولة الجزائرية جهودا عملاقة في

كل الميادين حيث تم من خلالها إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة ، وتم الإعلان الرسمي على الإستقلال الوطني

وإنتخاب أحمد بن بلة رئيسا ، مع إستمرار الصراعات الشخصية على السلطة[1]

والخلافات الحدودية مع المغرب ، فظهر أول دستور في 1963/09/08 ، وتم الإنخراط في المنظمات الدولية.

وفي بداية 1967تم بناء هياكل الدولة ومؤسساتها (البلدية،الولاية،المجلس الشعبي البلدي) ومن خلال بناء هذه المؤسسات للدولة خصصت أيضا عمليات أخرى على المستوى المحلي كالمخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني وزيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى والبرامج الخاصة خصصت على المستوى المحلي[2] :

* برامج التجهيز المحلي للبلديات إبتداء من 1970 والذي يرمي إلى التنمية الصناعية والإقتصادية والفلاحية والتشغيل

[1]- kamel kateb ;populationet organisationde léspaceen algérie. Léspace géographique;2003;4tome;p313

[2] - Cherif Rahmani ; La croissance Eurbaine en Algerie –OPU-. 1982;p 192

* الثورة الزراعية وبرامج الألف تجمع سكني 1970 VILLAGE

* المخطط البلدي للتنميةPCD : يهدف إلى تنظيم وتخطيط تغيير المدن بالربط مع التعمير و التصنيع.

* مخطط العصرنة العمرانية PMU : الذي بدأ تطبيقه في السداسي الثاني من سنة 1976[1]

وقد أعطت هذه الأعمال نتائج إيجابية مثل التقليص من الفوارق في ميدان الشغل وبالتالي الزيادة في المداخيل ،وكذلك في ميدان التربية وتنمية الهياكل الأساسية والتجهيزات والكهرباء وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة.

**المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق الوطنية :**

**الفرع الأول : ميثاق الجزائر 1964**

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964،ونص هذا الميثاق على أن السياسة الإقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية :

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الإستهلاك المحلي ، وهذا يعني تخفيض إستيراد مواد الإستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها . إقامة مجتمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر ،غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة .

[1] - Cherif Rahmani، المرجع السابق ، ص 193

## الفرع الثاني : الميثاق الوطني 1976-1986.

### الميثاق الوطني 1976:

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال إستفتاء شعبي جرى يوم 27جوان 1976، ترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـــــ " الثورة الصناعية "و " الأهداف الكبرى للتنمية ."على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية:

- للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية ذلك أنه مثل الثورتين الثقافية و الزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الإستثمار، و ما يحدثه من أنشطة، و ضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الإختيار الإشتراكي، التغيير العميق للإنسان،و إعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد.[1]

يتضح من خلال ميثاق 1976 أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الإقتصادي للبلاد، لنقله من إقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة أساسية، على الأنشطة الزراعية، إلى إقتصاد عصري تتداخل و تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع إقتصادي واحد، أو بين قطاعات إقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة و منسجمة.

و من ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن .التي تهدف إلى القضاء على البطالة، و تحسين الظروف الحياتية للعمال، و إعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة،فضلا عن هذه فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الإقتصادية و الإجتماعية فهو يدخل العلوم و التقنية و التكنولوجيا في حياة المجتمع.

---

[1] - زرنوح ياسمينة ، " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر " ، رسالة ماجستير ، ( قسم علوم إقتصادية تخصص تخطيط ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2006) ، ص147

**ثانيا : الميثاق الوطني1986**

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و نوقش و صودق عليه من خلال إستفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986 كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:

**1- تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة:**

بمعنى هيكلة النسيج الصناعي و تكثيفه أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج و الخدمات أكثر إنتظاما حتى تتعزز المبادلات بين الصناعات، كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة و حاسمة في بناء إقتصاد حديث و تحسين الإنتاج و إقامة صناعة مصنعة و تدعيم الصناعة الثقيلة، كل ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل و الإندماج في جميع المجالات من خلال : [1]

**أ- مواصلة تنمية الصناعات الأساسية :**

إن الصناعات القاعدية، كصناعة الحديد و الصلب، باعتبارها الأساس الذي يعتمدعليه تصنيع البلاد، و لهذا

فالطاقة الإنتاجية المتوفرة في هذه الصناعات لابد من تطوريها و تحسين مستوى إستخدامها كي تكون سندا لإعادة تجديدها و توسيعها.

**ب - تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي :**

[1] - زرنوح ياسمينة ، المرجع السابق ، ص 148

ويتم ذلك عن طريق تطوير صنع مواد التجهيز من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالإنتقال من المرحلة الحالية المتميزة بتراكم التقنيات إلى مراحل إنتاج الآلات وبناء المصانع إعتمادا على الإمكانيات الوطنية في الدراسات و الإنجاز.

**2- تحقيق التكامل و الإنسجام بين الصناعة و القطاعات الإقتصادية الأخرى:**

إن توطيد التكامل الإقتصادي في إطار تنمية شاملة متزنة، يرتكز على البحث المنهجي عن التكامل و الإنسجام بين الصناعة و القطاعات الإقتصادية الأخرى .و في الصدد ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا و أن تكون هي غاية التنمية و محركها و سوف تتطور الصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات أساسا مع العلم أن الأولويات سترتب حسب الحاجة.

**ج** – تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها.

**د** – ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.

**ه** – ترقية الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تنشيط الصناعات التقليدية[1]

## حصيلة التجربة الجزائرية في ميدان التخطيط الوطني حتى 1989

| أنواع | مميزاتها المخططات الوطنية | النصوص والمواثيق القانونية العامة المرتبطة بالتخطيط الوطني |
|---|---|---|
| **المخطط الثلاثي الأول** | تأخر المشاريع مع التركيز على الصناعة على حساب الزراعة | * *دستور 1963 إنعدام العمل بالتخطيط*<br>* الأمر رقم 65-182 المؤرخ في 1965/07/10 كل المخططات (الثلاثي الاول – الرباعي الاول والثاني) تستمد طبيعتها من هذه المراسيم (السلطة التنفيذية). |
| **المخطط الرباعي الأول** | عرف تحولات كبيرة بفعل سياسة التأميم لكن سجل عجزا كبيرا في الإنتاج وتأخر في مشاريع القطاعات الرئيسية الكبرى. | |

[1] -زرنوح ياسمينة ، المرجع السابق ،ص149

| | | |
|---|---|---|
| **المخطط ا لرباعي الثاني** . | تميز بظهور ميثاق 1976 وإنتخاب المجلس الشعبي سنة 1977 ،وتميز أيضا بتأخر إنجاز المشاريع وعدم تحقيق أهداف التنمية المعلنة بسبب كثرة التكاليف | * ميثاق 1976: ينص على المبادئ التالية :<br>- وجوب تجسيد التخطيط لمحتوى السياسة الثورية.<br>* التخطيط اداة العمل لانجاز اهداف الاشتراكية.<br>* وجوب شمولية التخطيط .<br>* دستور 1976: إتسم بطغيان الطابع الإيديولوجي والإقتصادي ولم ينص على إلزامية التخطيط<br>* الميثاق الوطني لسنة 1986: نص في بابه الثالث على أربعة مبادئ :<br>_ وجوب شمالية التخطيط (مرجعية التنظيم والإنجاز).<br>_ دعم الطابع الإلزامي .<br>_ ضرورة مراقبة تنفيذ الخطة .<br>_ إتباع الأسلوب الديمقراطي واللامركزية في إعداد المخططات الوطنية .<br>_ قانون رقم 84-22 المؤرخ في 1984/12/24 الذي قنن المخطط وأصبح ملزما للجميع بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني .<br>دستور 1986 : إتسم بمصادقة المجلس الوطني على المخطط الوطني لكن لم يذكر هذا الدستورشيئا عن التخطيط وإلزاميته. |
| **المخطط الخماسي الأول** | تأثر بمجموعة من الأحداث والظروف وتأخر في إنجاز المشاريع خاصة في ميدان البناءحيث قدرت نسبة الانحاز 60 بالمئة من البرنامج المسطر | |
| **المخطط الخماسي الثاني** | و يوصف على أنه مخطط الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بكل أبعادها. | |

المصدر : رياض تومي ، " أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية " ، رسالة ماجستير .( قسم علم الإجتماع والديموغرافيا ، تخصص علم إجتماع حضري ، جامعة منتوري قسنطينة ،2005-2006) ، ص66

## المطلب الرابع :مرحلة السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم 1978-1990:

إنتهت المرحلة السابقة متميزة بخاصية أساسية تتمثل في نقص الهيئات المنصب إختصاصها في مجال شغل الإقليم وتهيئته والتي من شأنها الوقوف أمام النزوح الريفي والبطالة المنتشرة فظهرت إبتداء من 1980

التهيئة العمرانية أكثر تأكيدا ووضوحا عن طريق سلسلة من الإجراءات فظهرت ضمن صلاحية دائرة وزارية

وذلك بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

كما تأسست سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT ومن جهة أخرى صدر قانونان في نفس السنة يتضمنان تعديلات

وتتميمات لقانوني الولاية والبلدية ينصان على صلاحية الجماعات المحلية ويزودانها بأدوات خاصة كالمخطط الولائي للتهيئة ونظيره البلدي .

في 1986 بدأ تدني مستوى السياسة المجالية من خلال بداية دخول الجزائر في أزمتها على مختلف المستويات (إقتصادية، دبلوماسية ، مالية) نجمت عنها إنخفاض سعر البترول و لم يبق للدولة من خيار سوى الإنسحاب والتخلي عن كل عمليات التخطيط المجالي والتهيئة العمرانية وبهذا ظهرت محدودية مساعي

التنمية حيث أفضى ذلك الى ظهور إختلالات على المستوى الإقليمي و السكاني .[1]

وكانت سياسة التهيئة العمرانية خلال الثمانينات مجرد أفكار ولم تطبق إلا بعد صدور نصوص قانونية

[1] Salah Bouchmal ; colleque international ;laproduction de hurbaine en algerie .enter planification et - protique laboratoir RNAMS. Algerie ; 1977, p 70-74

تضفي عليها الطابع التنظيمي فطبقا لقانون (87-03) المتعلق بالتهيئة العمرانية الرامي إلى الموازنة بين وظائف السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية ومجالات أخرى أدرجها القانون وذلك

على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة ،فهناك ثلاث أنواع من المخططات .[1]

1- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية snat : يجسد الإمتيازات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني

و تنظيمه على المستوى الطويل .

2- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية srat : هو أداة التطبيق المباشر لتجسيد التوجهات المخطط الوطني ويحدد بنفس الإجراءات التي يحدد بها snat : ويشجع التنمية والتكامل ما بين الجهات

3- مخططات التهيئة المحلية : تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها ويهدف إلى توضيح التوجهات المعدة في المخطط الجهوي و شرحها هذا علاوة على لزوم إحتواء المخططات الولائية للإنسجام بين البلديات لفائدة التنمية المنسقة والمتكاملة للولاية .[2]

فجاء القانون( 90-29) المتعلق بالتهيئة و التعمير في مواده من المادة (10) إلى المادة (42)على إيجاد أداتين رئيسيتين في سبيل تحقيق توجهات مخطط التهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي ويهدف هذا القانون إلى تقديم إحتياطات في شتى المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية ، لفترة تتراوح مدتها20 سنة بعد إعداده فهو بذلك وثيقة تنبؤية ومستقبلية لتوجيه التهيئة، والهدف من هذه المخططات هو :[3]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 87-03 الصادر في 28 جانفي 1987 ، المتعلق بالتهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية . عدد 05 ، ص149

[2] - Salah Bouchmal، المرجع السابق ، نفس الصفحة

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (90-29 ) ،الصادر في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير ، الجريدة الرسمية . عدد 52 ، ص 1652

- القيام بقواعد التنسيق الزمنية للتنمية .
- تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمعات الحضرية وتلك المتواجدة في الأراضي الخصبة .
- تحديد الصبغات المجالية الرئيسية وذلك حسب القيود الطبيعية وكذا المحاور الإنمائية كالهياكل القاعدية و مناطق الأنشطة الإقتصادية ومخططات إستعمال الموارد الطبيعية [1]

## المبحث الثاني : توجهات السياسة التنموية .

### المطلب الأول : مرحلة ظهور التخطيط للسياسة التنموية .

يعتبر التخطيط من أهم الوسائل والأدوات الذي تعتمده الدول كسياسة لتحريك إقتصادها بغية الوصول الى أهداف التنمية وتعتبر سياسة التخطيط الأداة الوحيدة لوضع سياسة فعلية وبرنامج سريع للتنمية فنشأة التخطيط للتنمية يرتبط بأدبيات التنمية وبحركات الإستقلال ، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وظهرت للوجود سواء في المستعمرات أو الدول المستقلة وتجلت أكثر في خطة إعادة بناء خراب الحرب في أوروبا ، وكذا الدول اللاتينية التي كانت بعيدة عن ويلات الحرب ، حيث أخذت كل من الأرجنتين والمكسيك جهود التخطيط عندما أعلنتا خطط قومية شاملة ، ومع الإهتمام بقضايا التنمية الإقتصادية تأكدت البلدان النامية من أهمية التخطيط ، كسياسة ووسيلة لإحداث التغيرات الهيكلية الأساسية في بنية إقتصادها فشمل أسلوب التخطيط مجمل هذه البلدان ، ورحبت بالعديد من الخطط الإنمائية وطبقتها على أرض الواقع . وما فتأت هذه البلدان، وسائر بلدان العالم بأسره إلا أن

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (90-29 ) ،الصادر في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير ، الجريدة الرسمية . عدد 52 ، ص 1652

تسلك أسلوب التخطيط الذي تراه يخدم أهدافها .

لذا فإن ممارسة عملية التخطيط ، كأسلوب وسياسة هادفة إلى تنمية إقتصاد البلد ، ينطوي في العموم على قالب وأسلوب تخطيطي .

**نشأت التخطيط في الجزائر :**

إن الجزائر حديثة العهد بالتخطيط ومن شأن ذلك يطرح أمامها مشكلات عديدة أكثر من تلك التي تعيشها في البلدان الاشتراكية المتطورة و لا يهمنا أن نعرض جميع تلك المشكلات و إنما معرفة الشروط الإجتماعية و الإقتصادية و الفنية التي تكتنف بتطبيق التخطيط في الجزائر لأنه يستحيل إعطاء تشخيص سليم لميزات هذا التخطيط دون القيام بإبراز هذه الشروط و ممكن حصر هاته الشروط فيما يلي:

1 – يشكل القطاع الخاص في هيكل الإنتاج وزنا معتبرا هو في المتوسط العام 45% بالنسبة لحجم القوة العاملة، فحسب إحصائيات 1978 حصة القطاع الخاص في كل قطاع على حدى هو 70%في الزراعة و 18%في الصناعة و 36%في البناء و الأشغال العمومية و 65%في قطاع الخدمات و كان توزيع القوة العاملة للمجتمع بلغ 3.2%للزراعة و 14%للصناعة و 13%للبناء و 24%للخدمات و 17% للإدارة.

• أما حصة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي فهو 61% في الزراعة و20%في الصناعة و 20%في البناء و الأشغال و 55%في الخدمات.[1]

[1] عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ، ص 120–136

• وكان حجم الإنتاج الخام قد بلغ في سنة 1978 أكثر من 81 مليار دينار جزائري و كانت حصة الزراعة فيه 10 % و الصناعة 44 % و الخدمات 30 %و الأشغال و البناء 16%.

2 – ضعف التحكم في الإحصائيات الدقيقة عن المواد الإنتاجة المالية و المادية و البشرية و الطبيعية للمجتمع و يرجع هذا الضعف إلى عدم توفر الدولة على الجهاز الإحصائي المنظم و القوي القادر على حصر و تصنيف هذه المواد مع العلم أن أرقامها ضرورية جدا للتخطيط.

4– الإفتقار لجهاز تخطيط مركزي قوي و ذو سلطة إقتصادية عامة على جميع مصالح الدولة و المؤسسات الأخرى في المجتمع . لقد عملت الدولة على تحقيق جملة من الأهداف وفق الإستراتيجية التي وضعتها في تلك المرحلة وتتمثل أهمها في :[1]

1 – تحقيق الإستقلال الإقتصادي بتدعيم الصناعة الوطنية.

2– ترقية العلاقات البنيوية لفروع الإقتصاد الوطني خاصة بين قطاع الزراعة والصناعة.

3– تنويع العلاقات في جانب التجارة العالمية ،وذلك للتقليص من التعامل الفرنسي الذي كان يشمل أكبر نسبة للمتعاملين الأجانب.

5– ترقية المصادر المحلية للتمويل وعدم الإعتماد فقط على قطاع المحروقات.

5– تحسين مستوى حياة الشعب الجزائري.

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص136

6- تحقيق التشغيل الكامل .

7 - العمل على تقليل الفوارق الإجتماعية وعدالة التوزيع ، من خلال تقليل الفوارق في المدخول ومجانية العلاج والتعليم .

8- إدخال و إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية الخدماتية.

9- تحسين ظروف و إطار الحياة بتطوير مراكز الحياة و تحسين فعالية البرامج و الأجهزة لضمان الإستقرار السياسي.

10- ضمان العدالة في الإستفادة من الخدمات والمرافق الأساسية، ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتجية تم

الإعتماد على وسيلة التخطيط المركزي في الإدارات لتوجيه الإقتصاد وهذا إنطلاقا من الأفكار والذهنيات التالية :(إنارة،الغاز . الكهرباء...الخ).[1]

**المطلب الثاني : ركائز سياسة التنمية في الجزائر.**

بدأ الشـــعور بأهمـــية التنمية المحـــلية والدور الذي تؤديه برامـــجها ومشروعـــاتها في التكفل بالحاجات المحلية

الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل إستدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى08 ولايات شمالية تم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 .

الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى31 ولاية لأن كل 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص136

البرامج الخاصة ، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الإحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي وإستقرار السكان والنشاطات ،ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية :

1- **تدخل الدولة :** إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وطنياً ومحلياً بإعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الإقتصادي والإجتماعي ويعود سبب إختيار هذا المبدأ لعدة إعتبارات منها:

-الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

-القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الإحتكار المحلي والأجانب.

-الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغييرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج .

-حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.

-الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الإقتصادي الوجهة الأكثر إحتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.

-تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الإجتماعية الضرورية لدعم التنمية

-ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للإستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.

-تعثر وبطأ عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل

*مما سبق نخلص إلى أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي القائم.[1]

2-**المشاركة الشعبية :** إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الإحتلال الفرنسي غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة والمساواة في الإستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الإشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الإنتخاب الكلي والمباشر ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة co- ville

3- **التخطيط :** يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير إجتماعي وتوجيه وإستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن إستخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب " لذلك وقع إختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحلياً

[1] - إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر . متحصل عليه بتاريخ 2016/02/17 من الموقع : http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=292462

من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة PSC (plans sectorieles concentree) والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD

4-**اللامركزية** : من الركائز والأسس التي أستندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائرسياسة اللامركزية [1]

بإعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهوياً وإقليمياً والقاعدية منطلقاً ووجهة لذلك نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصاً عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الإستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد" كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة

1983م بأن اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات إقتصادية أو تعاونيات فلاحيه أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير والتنظيم وتقييم مسيرة العمل والإنتاج والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والأهداف

المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية ونتائجها" ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22مايو2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي إعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين وضرورة

[1] - إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر ، المرجع السابق

أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد ، إن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل له ما يبرره من خلال :

* اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الإجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية .

* العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي .

* تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية

*تخفيف العبء عن الإدارة المركزية وتعميق الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشعب. * تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحلية .[1] .

5- **التوازن الجهوي** : شكلت سياسة التوازن الجهوي محوراً رئيسياً في إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الإجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الإجتماعي نمو متوازناً ومتزامناً، "عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الإجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التالية :

* تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي .

* كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى

* تحقيق إستقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية .

[1] - إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر ،المرجع السابق

* تشجيع الإستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات[1] .

**6- الترقية الإجتماعية والثقافية للسكان المواطنين:**

لقد تم الإهتمام بالرأس المال البشري الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات لأنها تشكل عاملاً حاسماً في تطور الدول وتفوقها وإمتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها . ونظراً لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية أصبح يشكل محور إهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية

تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال "توسيع مجالات وفرص إختياراته وتدعيم قدراته والإنتفاع بها". لأن التجارب أوضحت بأن الرأسمال البشري أكثراً أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية

ويعكس ذلك حالة أوربا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان، التي إستطاعت الوصول إلى أعلى درجات التقدم

بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم إفتقارها إلى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية إحتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف المزري بجميع أشكاله وألوانه .

لكل هذه الإعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتحسين إطار معيشته، وتأهيله من خلال حجم الإستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل بإحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية

[1] – صلاح الدين نامق ، إقتصاديات التنمية . القاهرة : ديوان العيد الصغير ، ( د س ن )، ص 240

التحتية الإجتماعية والإقتصادية، كما تبرزه الجداول الموالية، وهي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكرياً وروحياً وبدنياً وتحسين مستواه المادي، لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل بإحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر ، وتجعله في حالة من التغير الإقتصادي والإجتماعي نحو

الأفضل والإنفتاح والإستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتوي العصر من مستجدات وإبتكارات

في إطار يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع .

7 -**الإعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية :**

أظهرت التجارب التنموية أن الإعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق

التنمية وتسمح لها بالإستمرارية وتضمن لها الإستقرار والإستدامة وإستقلالية القرار السياسي والإقتصادي، أما

الإعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانيات الأجنبية فيشكل تهديداً خطيراً لها ويقود حتماً إلى التبعية وترهن مستقبل البلد، وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط و إلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني [1]

الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعداداً وغاية ، وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتجرعت مرارة نتائجها مما عمق لديها أهمية الإعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الإستفادة من الموارد والإمكانات

[1] - إستراتيجية التنمية المحلي في الجزائر ، المرجع السابق

الدولية من خلال القرارات التي إتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الإقتراض الأجنبي في الظروف الحالية ،والعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام إتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية . [1]

**المطلب الثالث : وسائل وأساليب التهيئة الإقليمية**

توجد عدة وسائل تستخدم في التهيئة الإقليمية منها ماهو كمي رياضي ومنها ماهو سياسات وتشريعات، كما توجد عدة أساليب تهيئة إقليمية تستخدم وفق الحاجة وقد يستخدم أكثر من أسلوب في آنمعا

**أولا : وسائل التهيئة الإقليمية :**

تؤثر عدة عوامل على الوسائل المتاحة للتهيئة الإقليمية ويمكن تقسيم الوسائل المتاحة في التهيئة الإقليمية إلى مجموعات :

**I- الوسائل السياسية والقانونية والإقتصادية** :أبرز هذه الوسائل :

1 - سياسة اللامركزية المعتمدة , فنظام الإدارة المحلية يمكن تعديله بما يخدم إتجاهات تنموية وإعتماده كأداة للتهيئة الإقليمية , كزيادة عدد الوحدات المحلية كالبلديات مثلا أو تغيير الحدود الإقليمية أو تدعيم لا مركزية الوحدات المحلية أو إقرار وضع إداري خاص لبعض المناطق .[2]

2 - السياسات القطاعية المبرمجة من مختلف الوزارات يمكن بنائها كأداة للتهيئة الإقليمية , عن

[1] - إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر ، المرجع السابق

[2] - محمد بن نعمان ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا 2009-2011". رسالة ماجستير ،( قسم علوم التسيير تخصص تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر3، 2012) ، ص 77

طريق إقرار برامج موجهة لمناطق محددة في إطار هذه السياسات , ما يوفر رؤوس الأموال والموارد المالية والبشرية كإنجاز بنى تحتية.وإقامة إستثمارات إستقطاب سكان جدد ، مساعدات وإعانات موجهة للجماعات المحلية وغيرها ."

3 – السياسات التي تعتمدها الدولة للتأثير على سلوك السكان والأعوان الإقتصاديين وتوجيه هذا السلوك وفق التخطيط المعتمد منها :

- إقرار التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية والجمركية للسلع والخدمات الداخلة في إستثمار معين .
- تحمل الدولة لتكاليف إنجاز مشروع ما بشكل كلي أو جزئي ، وإنجاز بنى تحتية في مناطق محددة لتشجيع توطن السكان والإستثمارات بها

4 – إضافة إلى النصوص القانونية التشريعية الصادرة عن السلطات العمومية كتشريعات تنظم التجمعات السكانية مثل منع البناء في مناطق محددة ، تشريعات تتعلق بحماية البيئة وغيرها .

II – **وسائل وأدوات تقنية :**

وتتمثل في التقنيات الكمية المستخدمة في تحليل المعطيات الإحصائية وكذا نظام المعلومات الجغرافي الذي يوفر المعلومات الضرورية الخاصة بكل منطقة .

**1- نظام المعلومات الجغرافي :**

يعرف نظام المعلومات الجغرافي على أنه " نمط تطبيقي لتكنولوجيا الحاسب الآلي والتي تهتم بإنجاز وظائف

خاصة في مجال معالجة وتحليل المعلومات بما يتفق مع الهدف التطبيقي لها معتمدة على كفاءة بشرية وإلكترونية متميزة " بذلك فإن نظام المعلومات الجغرافي يختص عن غيره من نظم المعلومات في المجال الذي يستخدم فيه ، ويوفر نظام المعلومات الجغرافي لغرض التهيئة الإقليمية بيانات تأخذ أشكال [1]

[1] – محمد بن نعمان ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

متعددة : جداول ، إحصاءات ، نصوص ، خرائط ، أشكال بيانية وصور .

وأهم هذه البيانات في البنود التالية :

أ- **بيانات إحصائية وجداول :**

- بيانات طبيعية كالموقع الجغرافي والفلكي ، المساحة والحدود ، النبات الطبيعي وأنواعه وتوزيعه الجغرافي مساحيا , المناخ وعناصره وأقاليمه والتوزيع الجغرافي .

- بيانات ديمغرافية كالتجمعات السكانية وأعداد سكانها وتوزيعها الجغرافي، معدلات النمو السكاني حسب التجمع ، حجم الأسر ،معدلات الوفيات والمواليد والخصوبة ووفيات الأطفال والرضع، الهجرة وحجمها وإتجاهاتها وأسبابها ، القوى العاملة ونسب البطالة .

- بيانات إقتصادية كمساحة الأرض الزراعية ، حجم ونوع الإنتاج الزراعي ،عدد المؤسسات الصناعية ونوعها وتوزعها جغرافيا .

- بيانات عن البنى التحتية كالبنية التحتية الإجتماعية من حيث التعليم ( عدد المدارس ، الطلبة ، المعلمين ، الحاصلين على شهادات )، من حيث الصحة ( عدد المستشفيات والمراكز والعيادات وتوزيعها عدد الأطباء .... الخ).

ب – رسوم بيانية وخرائط بمختلف أنواعها .

ج – بيانات كتابية نصوص : وتشمل جميع البيانات الوصفية والتوضيحية سواء كانت جغرافية تاريخية أو تحليلية كتقارير إقتصادية مثلا .

تستخدم كل هذه البيانات في شكل خام أو بتحليلها بإستخدام تقنيات أخرى ، ويتوقف ذلك على الهدف من إستخدامها ، وتحتاج التهيئة الإقليمية إلى كم كبير من المعلومات تمس مختلف الجوانب[1]

[1] - محمد بن نعمان ، المرجع السابق ، ص 78

الإقتصادية الإجتماعية ، الديموغرافية ، الطبيعية ، الثقافية ..، لكل منطقة جغرافية ، حيث أن إتخاذ قرارات في التخطيط لمنطقة ما يتطلب إحاطة بكل المعطيات المتعلقة بها في آن واحد ولهذا يجب أن يتم توفير هذه

المعلومات لمتخذ القرار في قاعدة معطيات واحدة قابلة للتحديث تتيح له الحصول على المعطيات التي يحتاجها في أي وقت وبسهولة من أجل ذلك فإن نظام المعلومات الجغرافي يعتبر الأداة الرئيسية في التهيئة الإقليمية وفعالية التخطيط تتوقف بشكل كبير على جودة هذا النظام .

### 2 - التقنيات الكمية :

توجد العديد من التقنيات الكمية المستخدمة في مجال التخطيط بشكل عام والتهيئة الاقليمية بشكل خاص، والتي تعتمد أساسا على مايوفره نظام المعلومات الجغرافي من معلومات، وقد ساهم التطور التكنولوجي بشكل كبير في تسهيل إستخدامها .

## III أساليب التهيئة الإقليمية :

تتعدد أساليب التهيئة الإقليمية باختلاف الدول والمناطق ضمن هذه الدول وكذا الفترات الزمنية وهي لا تتعارض ، وإنما تستخدم وفق الحاجة ويستخدم أحيانا أكثر من أسلوب في نفس الوقت ، وهيكلها تشترك في نفس الهدف ، وهذه الأساليب منها ماهو تقليدي ومنها وماهو حديث ، وكل نوع من أنواع التهيئة الإقليمية سواء بين الأقاليم أو داخل الإقليم ، يناسبه أساليب محددة من ضمنها وأبرز هذه الأساليب نجد :

1- **التخطيط الإقليمي لإستخدام الأرض** : يقوم على أساس إعتماد خطة وطنية لإستخدامات الأرض في المدن والقرى حيث يتم تقسيم الأرض إلى مناطق تعطى كل منطقة وظيفة معينة وذلك لتنظيم إستغلالها

إستغلالا يخدم العملية التنموية ويسمى هذا التخطيط أحيانا بالتخطيط الحضري إذا كان يهدف إلى تنظيم المناطق الحضرية . [1]

2 - **تخطيط الموارد الطبيعية** :يهتم هذا الأسلوب بتخطيط الموارد الطبيعية كالمياه والتربة والغابات ودراسة أساليب الإستغلال الأمثل لها في التنمية ، وأشتهر هذا الأسلوب بإستخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية في تخطيط إستخدام نهر تنسي في منطقة تنسي.

**3- التخطيط الإقتصادي الإقليمي** :وهو أحد أقدم الأساليب يهدف أساسا إلى تنمية جوانب إقتصادية كتقليل مستويات الفجوة في معدلات الدخل بين الأقاليم المختلفة ،ومواجهة بعض المشكلات الإقتصادية كالفقر والبطالة ،فالتركيز يكون على الجوانب الإقتصادية.

4- **التخطيط الإقليمي المجزأ** : وهو يقوم على أساس تجزئة الخطة الوطنية الشاملة الى خطط إقليمية لتسهيل التنفيذ وضبط الإنفاق ويسمى هذا التخطيط (التخطيط من أعلى إلى أسفل) وهو يناسب حالات وجود مركزية في السلطة خاصة بالنسبة للدول الإشتراكية.

**5-التنمية الريفية المتكاملة** : وهي من بين الأساليب الحديثة والتي يعتمد عليها لتنمية المناطق الريفية وصولا بها إلى مستويات تنموية تتجانس مع غيرها من المناطق.[2]

**المطلب الرابع: آليات ومتطلبات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم :**

إن فاعلية المسار الإستراتيجي للتهيئة أدرج عدة متطلبات أو على الأقل التركيز عليها والتي بحكم فعاليتها و ثقلها من شأنها أن تلعب الدور التصحيحي لسياسة شغل المجال بالجزائر فمن هذه المتطلبات :

1 - **مراجعة الإطار القانوني** : إن عملية الضبط والتعديل التي تخص هذه الفترة والتي تنصب أساسا على التطبيق الفعلي للقوانين والنصوص والأدوات المتصلة بتسيير الإقليم الوطني و موارده بهدف تقليص

[1] - محمد بن نعمان ، المرجع السابق ،ص79

[2] - محمد بن نعمان ، المرجع السابق ، ص 78

حالات تبذير الموارد المتاحة (التربة،المياه،الغابات) .[1]

إن النصوص القانونية المتعلقة بقانون المياه البيئية والتهيئة و بالعقار جديرة بأن تعدل و تتمم بخصوص بعض النقاط ، ونظرا لمكانة السهوب والجبال والمدن الجديدة فإنه ينبغي إصدار قوانين تتعلق بها وبالفعل فقد صدر في هذا الإطار بعد سنة 2000 القوانين التالية :[2]

- القانون (01-20) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.[3]

- القانون (02-08) المؤرخ في 08 ماي 2002 يتعلق بشروط المدن الجديدة وتهيئتها.[4]

- القانون (03-10)المؤرخ في19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[5]

**2- إيقاف النزوح الريفي :**

إذا كانت هذه الظاهرة تتولد عن النسبة العالية من البطالة في المناطق القليلة الحيوية كالجبال وسفوح الجبال والسهوب فإن حملة التقليل وتجنب التنقلات السكانية تتمثل في العناية بالأوساط الريفية التي يمكن أن تتم لصالحها أعمال متنوعة يتحقق الإستقرار فيها إبتداءا من التوفير الواسع للخدمات العمومية و تسيير الحصول على القروض ،والترقية الناجحة لحركة الجمعيات والتعاونيات .

**3- إنعاش الهياكل الكبرى الخاصة بالتشغيل والأنشطة**

هو جانب آخر من عمليات إحداث الإستقرار يهم الحركات الديموغرافية بين الجهات التي لا يمكن تجنبها إلا من خلال عملية توازن مستمرة (مع منح إمتياز نسبي للجهات الداخلية ) عن طريق الأشغال

---

[1] – كتاف كريمة ، "مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08". رسالة ماجستير ،( قسم ادارة عام وتسيير الاقليم ،كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة 1، 2013) ، ص44

[2] – كتاف كريمة ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم ( 01-20) المؤرخ في 15 ديسمبر 2001،المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المسدامة . الجريدة الرسمية ، عدد 77 ، ص 18

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (02-08) المؤرخ في 08ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجيدة وتهيئتها . الجريدة الرسمية ، عدد 34، ص 04

[5] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (03-10) ، المؤرخ في 19جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . الجريدة الرسمية ، عدد 43، الصادرة في 20جويلية 2013 ، ص 6

الكبرى للتهيئة وإنعاش التشغيل وإحداث أنشطة بواسطة اللامركزية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج سكنية إجتماعية والتجهيزات .

إن أعمال القطيعة تهتم إبتداء من الأمد جميع التغييرات الأساسية للمواقف وأنماط السلوك والإجراءات التي هي شرط لنجاح عمليات الضبط والإستقرار السابق ذكرها أوالتطبيق اللاحق لإستراتيجية التهيئة ولكي تتم عمليات القطيعة هذه يمكن أن نسجل مايلي :

- التخلي عن طرق التخطيط المركزي سواء فيما يخص التطور وتقييم المشاريع أو مايخص إعداد المعايير

- نبذ إعطاء الأسبقية لنتائج الأمد القصير .

- ضرورة التنسيق القطاعي الفعلي وإصدار الأحكام بكل شفافية .

-إستئناف وتوسيع الأشغال الكبرى المخصصة لداخل البلاد على أساس هذا التنسيق الصناعي

- وأخيرا إلتزام الدولة والإدارة فيما يخص التطبيق الفعلي لخيارات التهيئة

**4- إنطلاق برنامج المدن الجديدة وسياستها :**

وذلك بإنطلاق أشغال إنجاز المدن الكبرى التابعة للجيل الجديد منها والشروع في الدراسة لإنجاز المدن

الأخرى وكما سبق أن ذكرنا أنه قد صار القانون( 02-08) المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ،فحسب ماورد في أحكامه أن مصطلح المدينة يعني كل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشأ في موقع خال

أو يستند إلى نواة أوعدة قرى سكنية موجودة ، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن إجتماعي وإقتصادي وبشري

بما يوفره من إمكانيات التشغيل و الإسكان والتجهيز.

ويندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة التي تهدف

إليها أدوات تهيئة الإقليم ، حيث ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إمكانيات إنشائها ويحدد وظائفها وموقعها ، وذلك بالتقيد بمعيار التلائم مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجامعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية . ولايمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا [1] والجنوب الجزائري غير أنه وبصفة إستثنائية وتخفيضا للضغط على المدن الكبرى : وهران الجزائر، قسنطينة وعنابة ، فيمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الجنوبية[2]

[1] – كريمة ، كتاف المرجع السابق ، ص46

[2] – كتاف كريمة ، المرجع السابق ، ص45

**خلاصة الفصل** :

إن حصيلة المجهودات المبذولة أثناء فترة إطار مشروع تنمية البلاد وتهيئتها إستجابت لضرورة تقييم النتائج المحصل عليها، بالنظر إلى الوسائل المجندة والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لإخراج البلاد من حالة الركود والدفع بها إلى طريق تهيئة إقليم فعالة وناجحة .

لقد أدى مجهود التهيئة خلال هذه الفترة منذ الإستقلال إلى إحداث تحولات عميقة بالإضافة إلى ذلك، تميزت بعض الفترات فيها ببروز الإختلالات في التوازنات بين الشمال والجنوب الجزائري رغم الإنعاش

الإقتصادي في تلك الفترة إلا أن الجزائر قد ركزت على إكمال مخطط التهيئة التي جاءت به فرنسا و التي

عملت على تكييفه وإيجاد آليات التوازن الشامل ودفع التحديات للتحسين المستمر إلا أن الجزائر واجهت صعوبات في تنفيذ إستراتيجيات التهيئة خلال فترات 1986/1976/1964 وما شهدته من أزمات إقتصادية

خلال تلك الفترة أدت بالجزائر إلى إعادت النظر في سياساتها التنموية مركزة على مدن الشمال أكثر منها

على مدن الجنوب الجزائري ، فأصبح لديها نتيجة حتمية أن مدن الجنوب الجزائري مازالت تعاني التهميش

في كل مجالات تهيئة الإقليم ومع مرحلة الإيمان بفكرة أنها همشت الجنوب بدأت تلوح في الأفق ظهور

مخططات سياسية تنموية لتهيئة الإقليم جعلت لها آليات ومتطلبات من خلالها نقوم بدراسة ما يحتاج إليه كل إقليم ، خاصة مدن الجنوب الجزائري من تخطيطات لأساليب التهيئة الإقليمية لإعادة الإعتبار لمدن الجنوب الجزائري فتمخضت منه مخططات جديدة تخدم الجنوب الجزائري .

## الفصل الثاني : السياسات التنموية لتهيئة الإقليم لمدن الجنوب الجزائري

يعد الجنوب الجزائري الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني لما يزخر به من موارد وثروات وطاقات،وفي

ظل التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية لتطوير القطاع خارج المحروقات ودعم الفكر التنموي والمبادرة من

خلال ترسانة من القوانين والتسهيلات الجبائية والتي من المفروض أنها تزيد من جاذبية الإستثمار في

مختلف القطاعات الإنتاجية .

ومن هذا المنظور تطرح إشكالية التنمية بقوة إذ تعد الإنشغال الأساسي لمتخذي القرار لما له من آثار

سياسية وإقتصادية و إجتماعية على المدى الطويل ،إن الرفع من زخم التهيئة والإستثمار ودعم التنمية أو

المبادرة هي إحدى الأعمدة الأساسية لنموذج التنمية في الجنوب وبناء غد أفضل .

ومن خلال هذا الطرح تكونت لدينا مجموعة من الإشكاليات الهامة تتمثل في ماهية السبل الكفيلة

لتحقيق التهيئة السياسية الإقتصادية الإجتماعية وكذا الآليات المثلى لتحقيق التهيئة والمبادرة وإستقطاب

الفاعلين الوطنيين والأجانب للإستثمار في الجنوب الجزائري.

### المبحث الأول :إستراتجية السياسات التنموية في مدن الجنوب الجزائري

إن تسليط الضوء على كيفية النهوض والبحث عن الطرق والسبل لتحقيق تهيئة حقيقية في الجنوب الجزائري

خاصة من حيث إستغلال الفرص المتاحة ، أجمع متخذي القرار على ضرورة إنتهاج إستراتجية واقعية للتهيئة بالجنوب وتم التركيز على تحقيق تهيئة تقوم على إستراتجيات واقعية بالنظر إلى المقومات الواعدة

للتنمية المتاحة لهذه المناطق وإيجاد بدائل أخرى من شأنها ضمان إستمرار جهود التنمية،من حيث الثروات

الطبيعية التي تمتاز بها مناطق الجنوب ومنه تسمح في البحث عن البديل خارج إعتماد الجزائر على مجال

المحروقات وتنويع منابع الإستثمار مما ينتج الثروة ويفتح مناصب شغل دائمة وإستغلال الطاقات البشرية الذي أصبح أمرا هاما في تطوير منابع الإقتصاد الوطني كما أجمع متخذي القرار بأن الجنوب هو الخيار الأنسب لدفع روح الإستثمار بالمرافقة والمتابعة حتى تكون لها أبعاد واضحة المعالم والقيام بتسريع تنفيذ البرامج الحكومية في مجال الدعم والتهيئة.

**المطلب الأول :آلية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق التنمية المتكافئة**

لقد شرع في تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم [1] منذ 12 ديسمبر 2001 [1] بعد أن دعم بإطار قانوني في

[1] – المخطط الوطني لتهيئة الاقليم : هو برنامج تعده لجان مشتركة من عدة قطاعات متكاملة يضم خبراء وطنيين لترتيب إستراتيجية تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة .

29 جوان 2010 [2] فرصة لتحقيق التنمية المتكافئة والمستدامة في كل مناطق الوطن وهو الأمر الذي يعد الأول من نوعة خلال الخمسين سنة من عمر إستقلال الجزائر .ويترجم هذا المخطط الذي قامت بإعداده لجنة

قطاعية شكلت من طرف وزارة تهيئة الإقليم و البيئة التي تضم خبراء وطنيين و أجانب .التوجيهات والترتيبات

الإستراتيجية لسياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي تسعى السلطات العمومية إلى جعله من الأهداف الأساسية لتنمية كافة مناطق الإقليم في إطار العصرنة وقد قسم على أربعة خطوط توجيهية .

التي أقرها وزير تهيئة الإقليم والبيئة شريف رحماني وذلك بالعمل على :

العمل على ديمومة الموارد لا سيما المياه والتربة إلى جانب إنشاء نوع من الحركية في التوازن ما بين الأقاليم

وخلق شروط جاذبية تنافسية لها وتحقيق الإنصاف الإقليمي كما تنص هذه الخطوط على تحقيق العدالة الإجتماعية لا سيما في منطق الهضاب العليا و الجنوب.

1 – من أهداف الخط التوجيهي الأول للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم العمل على بناء إقليم مستدام من خلال إقامة علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة والحفاظ على الموارد المائية وحماية التربة والمنظومة الأيكولوجية

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم(01–20 )المؤرخ في ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة .الجريدة الرسمية ،عدد77، ص18

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم(10–02) المؤرخ في 29 جوان 2010، المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .الجريدة الرسمية ،عدد61، ص3

2- ينص الخط التوجيهي الثاني على وضع حد للاتوازن القائم ما بين كل مناطق الوطن لا سيما في الهضاب العليا و الجنوب من خلال وضع حد من تمركز السكان والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية والصناعية في المناطق الساحلية والوجه نحو خلق نوع من التوازن ما بين المناطق الحضرية ومناطق التل و الريف والفضاءات الطبيعية، ويستدعي ذلك التفكير في تنمية المناطق الجنوبية من خلال توفير ظروف ملائمة لإستقطاب السكان والإستجابة إلى متطلباتهم وإحتياجاتهم .

أما الخط التوجيهي الثالث فيركز على تدارك الفجوات والنقائص الموجودة ما بين المناطق من خلال تعزيز المنافسة في كل المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتربوية والصحية

أما الخط التوجيهي الرابع فينص من جهته على أهمية تدعيم الجاذبية والتنافسية للإقليم لخلق الظروف الملائمة لتحقيق تنمية في كل المجالات لا سيما في مجال التكنولوجيات . ويتعين على المدن الجزائرية حسب الوزير أن تكون قادرة على المنافسة والإستجابة لإحتياجات السكان والمساهمة في الحفاظ على الثقافة والهوية لسكانها .[1]

الإستثمار الوطني مما يشكل ذلك محور أساسي لسياسة تهيئة الإقليم حيث خصص لهذه المشاريع التنموية غلاف مالي قدره 21 ألف مليار دينار مابين 2010- 2030.[2]

وفي هذا الإطار تم جعل عملية إستصلاح المناطق الصحراوية "أهم رهان للتنمية" وذلك في إطار برامج تهيئة الإقليم الجارية في أقصي الجنوب حيث أن السلطات العمومية جعلت من الإعمار المنسجم للفضاءات الشاغرة تقريبا هدفا هاما للتنمية .وذكر الخبراء بـــــــ "الإمكانيات الهائلة" التي يتمتع بها الجنوب

[1] – تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لآفاق 2030 وكالة الانباء الجزائرية يوم :2011/04/04 متحصل عليه من الموقع
http://www.djazairess.com/aps/111493

[2] – شريف رحماني ، الندوة الوطنية حول المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، متحصل عليه من الموقع : نشر يوم http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4885.html?print اطلع عليه يوم 2016/03/15 الساعة :22:47

الجزائري الذي يزخر بموروث سياحي ثري و متنوع مشيرين إلى أن "الآلاف من السياح لم يخطئوا عندما بادروا بهذه الوجهة بعد إستتباب الوضع الامني."

وأعتبر أن إستصلاح الجنوب "مستمر من خلال تعبئة موارد الدولة تعبئة غير مسبوقة حيث لم يتم تجاهل أي قطاع ومتطرقا إلى "المشاريع الكبري" الهادفة إلى "إقتحام الأسواق الإفريقية لتعزيز التبادلات بين بلدان الجنوب[1]."

**المطلب الثاني : أسباب الإهتمام بمنطقة الجنوب الجزائري**

نظرا للتحولات الكبيرة التي شهدتها الجزائر في أواخر القرن الماضي والمتمثلة أساسا في تنامي وتيرة التنمية فقد أصبح لزاما عليها أن تعمل على تعزيز قدرات الإقتصاد الوطني من أجل تحقيق الإندماج التدريجي وذلك من خلال إتخاذ إجراءات وتدابير تساهم في خلق بيئة محفزة للإستثمار المحلي والأجنبي ،كما تسمح هذه الإجراءات بإبراز الفرص الإستثمارية والمزايا المتاحة في مدن الجنوب ،حبث أن الجزائر دولة نفطية يرتبط إقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات ،ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة على الإهتمام بمناطق الجنوب لتوفره على إمكانات وموارد تساعد على التخفيض من الإعتماد على الثروة النفطية. [2]

- القيام بتذليل الفوارق بين مدن الشمال والجنوب في حصة التنمية وخاصة المحلية .
- التحكم في النزوح مابين المدن من الجنوب إلى الشمال .
- الرفع من ميزانية التنمية الخاصة بمدن الجنوب.

[1] – البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة ، "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ". متحصل عليه من الموقع : https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article1384 اطلع عليه يوم : 2016/03/15

[2] – علام عثمان ، واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 ملتقى حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي.(كلية العلوم الإقتصادية والتجرية وعلوم التسيير جامعة البويرة ،25-جانفي-2015 )

- السعي لإنشاء مناطق صناعية كبرى بمدن الجنوب.
- الإهتمام بالجانب الإعلامي للفرص الإستثمارية في مدن الجنوب.
- إنشاء شبكة معلوماتية ما بين القطاعات .
- تجسيد خطوط السكك الحديدية على المدى القريب.

**المطلب الثالث :خلفيات السياسة التنموية في الجنوب الجزائري :**

يمكن تقسيم أهم التغيرات الكبرى التي شهدتها المناطق الجنوبية للجزائر خلال سنة 2015 إلى جملة من الأحداث الكبرى السياسية – الأمنية – الإدارية والإقتصادية – الإجتماعية. كما يمكن أن نتوقع بعض التغيرات المستقبلية المحتملة خلال السنة الجديدة 2016 بالمناطق الجنوبية على ضوء جملة من المعطيات.وذلك في إطار التهيئة الإقليمية التي مست هذه المدن :[1]

**1-التغيرات السياسية الأمنية والإدارية بالجنوب الجزائري في2015:** يمكن إجمال التغيرات السياسية الأمنية والإدارية الجنوبية التي شهدتها سنة 2015، في ثلاثة نقاط :

أ)- بلوغ التصعيد في الأزمة الأمنية-الإجتماعية في غرداية ذروته، بشكل غير مسبوق خلال السنتين السالفتين 2013-2014 للأزمة وذلك بعيد إرتكاب مجموعة إرهابية لمجزرة القرارة وبريان، راح ضحيتها

[1] – – البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة ، "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم . المرجع السابق

في أقل من ثمان وأربعين ساعة 24 ضحية وعشرات الجرحى، وذلك في الأسبوع الأخير من شهر رمضان

المعظم، فضلا عن بداية تداعي الأزمة خارج المنطقة، وتنظيم مواطنين من منطقة غرداية لعدة مظاهرات عبر عدة مدن شمالية تدعو الجيش الوطني للتدخل لإنهاء ما سمي بـــ"الفتنة" بين الإخوة في الوطن والدين والتاريخ والمصير؛ ومنه، إستدعاء رئيس الجمهورية إجتماعا إستثنائيا لمجلس الأمن الوطني المصغر، الذي

اتخذ سلسلة من الإجراءات الصارمة أمنيا وقضائيا وسياسيا لوقف حالة التعفن المزمنة لأوضاع غرداية وإجهاض محاولات المس بالوحدة الوطنية وحقوق المواطنين. بينما تظل الأزمة بكل فصولها ونتائجها لغزا

محيرا لجميع المحللين، خاصة وأن السلطات العمومية المركزية لم تسمح بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية أو مستقلة كما حدث في أحداث منطقة القبائل سنة 2001

واليوم، تشهد المنطقة حالة هدوء وعودة تدريجية إلى تطبيع الحياة اليومية، بعد سلسلة من الإعتقالات والتحقيقات والتمشيطات الأمنية لبعض الأحياء، فيما يعتبره المراقبون تغيرا نوعيا في إدارة الأزمة مع إستخدام[1]

القوة العمومية والحزم القضائي لإستئصال ما أسمته السلطات العمومية بـــ"رؤوس التحريض والفتنة بين الجزائريين"، على عكس السياسات والأساليب المنتهجة سابقا في إدارة أزمة غرداية.

[1] - البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة ، "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم . المرجع السابق

ب)- قيام إحتجاجات مواطني عين صالح ضد أعمال الإستكشاف للغاز الصخري منذ بدايات 2015 والتي تداعت عبر عدة مدن جزائرية في شكل تظاهرات تضامنية مع سكان عين صالح والجنوب الجزائري

عموما. ومنه تصدرت الأحداث السياسية والتغطيات الإعلامية حملات جدالية حول جدوى تلك الإستكشافات

وحول تهديداتها الممكنة والمتوقعة على البيئة، وخاصة على سلامة مياه الطبقات الجوفية. ولم تخفت فورة تلك الاحتجاجات السلمية إلا بعد مزاوجة السلطات بين القبضة الأمنية لمواجهة بعض المحتجين الذين بادروا

بإحتلال أحد مواقع الشركات المستكشفة، وبين إستخدام أسلوب الإحتواء السياسي عندما أبدت رئاسة الجمهورية نوعا من التفهم لمطالب المواطنين بوقف أعمال الإسكشاف عن الغاز الصخري، مؤكدا على حرص السلطات العمومية العليا على الأمن البيئي للوطن والمواطنين؛ كما أعلن مجلس الوزراء عن الإفراج

عن قائمة الولايات الجديدة (المنتدبة) في المناطق الجنوبية في إنتظار الإفراج خلال 2016 عن قائمة ولايات جديدة في مناطق الهضاب العليا.

ج)- إستمرار المخاطر الأمنية العابرة للحدود الوطنية خاصة من جنوب الجزائر، كإتجاه ثقيل ممتد على الأقل لسنة 2006،حيث أن المخاطر الأمنية الجديدة القديمة نسبيا ما تزال هي نفسها،أي مخاطر هشاشة [1]

الحوكمة السياسية-الإقتصادية -الإجتماعية للدول الساحلية المحيطة بالجزائر؛ ومنه تفاقم تهديدات الجريمة العابرة للحدود الوطنية كالهجرة غير الشرعية والتهريب والإتجار غير الشرعي بالمخدرات والأسلحة والإرهاب

الدولي القاعدي والداعشي، وخاصة بعيد إسقاط قوات غربية أطلسية لنظام معمر القذافي ومنه، تفاقم الأزمة

الأمنية-السياسية في دولة مالي .

إذا تعد سنة 2015 إستمرارا لسابقاتها، من حيث كونها سنة تعزيز التأهب الأمني الإستثنائي برغم إتفاق الجزائر الموقع بين الفرقاء الماليين بوساطة جزائرية ناجحة صائفة 2015، والتي تنظر من الدولة الجزائرية

والأطراف الراعية لذلك الإتفاق الدفع الميداني لتجسيد مضامينه في المصالحة الوطنية والتنمية الحقيقية خاصة في المناطق الشمالية المحاذية للجزائر؛ فضلا عن مراوحة الأزمة الليبية مكانها، برغم سلسلة المفاوضات والإتفاقات بين الفرقاء الليبيين من أجل إنفاذ حل إقامة حكومة وفاق وطني وحل الميليشيات

[1] - آسيا غ ، (( الجنوب الجزائري حصيلة عام مضى وإستشراف عام جديد )) ، الجنوب نيوز، العدد 13، 31 جانفي 2016 ، ص 05

وتشكيل الجيش الليبي الموحد، ومنع إحتمالات تقسيم القطر الليبي.

د)- أما أهم التغيرات السياسية-الإدارية، فتتمثل في إفراج متأخر للسلطات العمومية المركزية عن قائمة الولايات الجديدة (المنتدبة) في المناطق الجنوبية للبلاد، وهو تغيير لتنظيم إداري هام، منذ التقسيم الإداري لسنة 1984، وذلك كأحد الإستجابات الإيجابية لمطالب مواطنية قديمة نسبيا، بترقية دوائر إلى ولايات كاملة

الصلاحية، حيث تأخرت العملية بسبب أزمة الثمانينيات والتسعينيات الإقتصادية والسياسية-الأمنية. [1]

ومنه، تمت ترقية عدة دوائر إلى ولايات منتدبة. وهي عملية تظل مستمرة خلال العقد القادم (2015-2025) لتكتمل خلالها عملية تمكين تلك الولايات الجنوبية الجديدة خاصة، من مستلزمات اللامركزية الإدارية والمالية وتفعيل آليات التنمية المستدامة من خلال التركيز على الإستثمار العمومي والخاص في قطاعات أخرى، خارج قطاع المحروقات، ضمن تجسيد الأهداف الإستراتيجية لمخططات تهيئة الإقليم الجهوية والولائية المعتمدة إلى أفق 2030

2-**التغيرات التنموية الإقتصادية والإجتماعية خلال عام 2015** :أما التغيرات التنموية الإقتصادية-

الإجتماعية في المناطق الجنوبية للجزائر خلال عام 2015، فيمكن إجمالها في: إستمرار وتيرة المشاريع

[1] - آسيا غ ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

التنموية المختلفة المتعلقة برفع مؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية والإدارية لتقارب نظيرتها في الولايات الشمالية.

فبالرغم من التأثر التنموي النسبي لعدة ولايات في الجنوب بأزمتي غرداية (2013-2015) وعين صالح

(2015)، حيث عرفت ولاية غرداية مستويات نمو إقتصادي يقارب الصفر حسب تقييم صادر عن الوالي السابق عبد الحكيم شاطر؛ إلا أنه يمكن التنويه إلى أهمية المشاريع التنموية الحيوية الجاري إنجازها في عدة

ولايات جنوبية سواء في قطاع المواصلات والإتصالات والصحة والتعليم بكل أطواره والإسكان وهي من ثمار المخططات التنموية الخماسية لسنوات 2009-2014، فضلا عن وعود المشاريع المسجلة في المخطط الخماسي الثاني 2015-2019[1].

ومنه إستفادت مثلا ولايات بشار وورقلة والأغواط من مشاريع بناء مستشفيات جامعية، ومن فتح تخصصات

العلوم الطبية في جامعاتها، كما إستفادت مدن الجنوب عموما بمشاريع إسكانية وفلاحية ضخمة بصيغ

مختلفة، ومن إقامة وتوسيع هياكل تعليمية جامعية كجامعة إيليزي وتامنغست وغرداية، وهياكل تعزز الجهاز

[1] - آسيا غ ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

القضائي العادي والإداري، وفروع بلدية وشرطة جوارية، فضلا عن إنفراد مدينة ورقلة بإقامة مشروع الترامواي أحال المدينة إلى ورشة ضخمة ستغير وجه ومستقبل المدينة بشكل كبير.

وقد عقد في الثلاثي الأخير لسنة 2015، اللقاء بين ثلاثية الحكومة–نقابات العمال– منظمات أرباب الأعمال، وذلك لأول مرة بمدينة جنوبية هامة (بسكرة)، حيث يتوقع أن يؤسس لديناميكية تكيفية تهدف لتنويع

الإقتصاد الجزائري ومواجهة التداعيات السلبية للصدمة النفطية الثانية وتلافي تفاقم أزمة التشغيل، ما أثر خلال العقد الأخير كله على السلم الإجتماعي والإستقرار الأمني لبلادنا.

كما تميزت سنة 2015، بأنها أيضا سنة تزايد مخاوف سكان الجنوب كسائر مناطق الوطن جراء إستمرار

تهاوي قيمة المحروقات في الأسواق الدولية من 60 دولارا للبرميل إلى أدنى من 30 دولارا، ما جعل الدينار

الجزائري يتدحرج بنسبة تزيد عن 20 بالمائة من قيمته السابقة، ما يؤثر على القدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمناطق الهشة في ولايات جنوبية ممتدة المساحة. [1]

**3–التغيرات المستقبلية المحتملة خلال 2016** :أما أهم التغيرات المستقبلية المحتملة خلال السنة الجديدة 2016 بالمناطق الجنوبية، فيمكن إيجازها في:

أ)– يتوقع عام 2016، وما بعده إلى حدود 2018، وهي سنوات الفرصة الأخيرة، قبل ظهور الآثار السلبية

[1] – آ سيا غ ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

الفعلية القوية للتقشف المالي، بفعل إكراهات الصدمة النفطية الكبرى الثانية منذ الإستقلال؛ حيث يتوقع تأثر

سكان الولايات الجنوبية من الزيادات الجارية في أسعار الطاقة (الوقود والكهرباء والغاز)، في ظل التغيرات

المناخية المؤكدة المؤثرة على الحرارة الكوكبية المتفاقمة، ومنه توقع زيادة فترات الحرارة الموسمية طولا في

المدن الجنوبية خاصة.

ب)- يتوقع خلال عام 2016، أن تبدأ بالظهور الفعلي التدريجي الآثار الإيجابية للتنظيم الإداري الجديد

المعتمد بعد ترقية دوائر جنوبية عدة إلى ولايات جديدة، ما يدخل ضمن ديناميكية التنمية السياسية – الإدارية

للجزائر، باعتماد سياسات ستسهم في حل جزئي لأزمة ضعف التغلغل السياسي للهياكل العمومية، منه، تحقيق مبدأ وميزة الجوارية واللامركزية والفعالية خاصة وأنها تغيرات تتزامن مع تعيين وزير داخلية جديدة من إطارات الجنوب الجزائري(نور الدين بدوي)، الذي يباشر وطنيا متابعة ورشات الإدارة الإلكترونية.

كما أن لتلك التغييرات الإدارية تداعياتها المستقبلية على توازنات الخرائط السياسية الإنتخابية المحلية

والجهوية والتمثيلية لدى الغرفتين البرلمانيتين، أو في الهيئات الدستورية الوطنية الجديدة كهيئة "المجلس

الأعلى للشباب"، وهيئات أخرى حقوقية وثقافية ذات بعد وطني هام[1].

ج)- إحتمال إستمرار التعافي التدريجي الأمني والتنموي لولاية غرداية، بعد مرور عام من بداية المخطط الأمني والسياسي والتنموي الجاري منذ صائفة 2015 ؛ حيث يتواقع تزايد الآثار الإيجابية، لذلك المخطط

الذي يقوده -أمنيا وبجدارة- قائد الناحية العسكرية الرابعة الجنرال عبد الرزاق شريف الذي كرمه أعيان ومنتخبو غرداية، كممثل للجيش الوطني الشعبي والأسلاك الأمنية، أواخر العام المنصرم ؛ كما يقود ذلك المخطط -إداريا وسياسيا وتنمويا- الوالي الجديد عز الدين مشري، الذي يعكف على ورشات التنمية الإدارية

والإسكانية والاقتصادية لتحريكها بعد طول ركود. كما يظل الرهان أكبر خلال السنة الجديدة وما بعدها على

تأهيل فاعلي وقيادات المجتمع المدني المحلي وأعوان الإدارة المحلية للرفع من السقف الأخلاقي والفكري والسياسي المواطني بما يجعلهم قدوة للشباب.

د)- يتوقع إستمرار المشكلات الأمنية في المناطق الجنوبية نتيجة إستمرار العوامل الهيكلية للتخلف في بلدان

الساحل ومنه تكرر الأعمال التخريبية لجماعات الجريمة العابرة للحدود الوطنية خاصة في كل من ليبيا

[1] -آسيا غ ، المرجع السابق نفس الصفحة

وبوركينافاسو ومالي والنيجر، التي تظل تشهد ضعفا هيكليا في أداء منظومات الأمن والحكم والإقتصاد، ما

يضع على الجزائر أعباء ثقيلة مستمرة، في فترة حرجة على توازناتها النقدية والإقتصادية الكلية، ما يتطلب

إيجاد حلول سلمية لتلك الحالة الجيوسياسية والجيوإستراتيجية والجيوإقتصادية المزمنة على الحدود الجنوبية

لبلادنا[1].

**المطلب الرابع : أثر السياسات التنموية لتهيئة الإقليم على مدن الجنوب الجزائري**

- إعادة تنظيم البنية الإدارية للبلاد.
- توزيع الإستثمارات الإنتاجية في المجال المناطق الداخلية
- توزيع الإستثمارات غير المنتجة ذات الصبغة الإجتماعية عبر المجال الوطني
- إحترام مخطط شغل الأراضي المنجز بالنسبة لمركز المدينة.
- الإستغلال العقلاني للجيوب الشاغرة قبل الإنطلاق في عمليات التوسعفي المدن الصحراوية
- إستغلال الأراضي داخل المدينة بما يحقق لها الديناميكية المنتظرة.
- تهيئة المجالات لإستقبال المرافق والتكفل بإحتياجات السكان مدن الجنوب
- تنظيم وتهيئة مناطق الجنوب كموقع للتوسع المستقبلي بما يحقق صورة سياحية الكثيرمن الخدمات.
- إنجاز المرافق الضرورية التي تساعد على التكفل بإحتياجات السكان على الأمدين القريب

[1] – آسيا غ ،المرجع السابق ، نفس الصفحة

- والمتوسط البعيد 2005-2015 إمتصاص ظاهرة النزوح الريفي
- إنشاء أقطاب للإستقبال في المدن الجنوبية السياحية في الجزائر .
- تخصيص أراضي بالنسبة للنشاطات الصناعية الكبرى مصانع الإسمنت (غار جبيلات) ومحطات توليد الطاقة الكهربائية بوادي سوف وبشار وعين صالح .
- القضاء على أزمة النقل خاصة بالنسبة للمدن الكبرى للجنوب ورقلة غرداية بشار تيندوف لا على سبيل الحصر.
- إمتصاص نسبة البطالة و أزمة الشغل .
- إنتشار ما يسمى بمدن جديدة تتوفر على مقومات أساسية.
- إنتشار النشاطات الرسمية تعدد الزيارات الرسمية ولا مركزية القرار وإشراك مدن الجنوب فيها .
- الإعتماد على المساحات والمناطق الخضراء في مدن الجنوب وإستغلال المنتوج الفلاحي كوحدة للتصدير الأولي للخارج إنتاج التمور كمنافس أولي لمدينة بسكرة .
- تطبيق التخطيط الحضري لنمو الكثافة السكانية وفك المشكلات الإجتماعية والحضرية
- تطوير مناطق الضواحي والأطراف المحيطة بالمدن .
- نقل الإدارات والمصالح التنظيمية .
- تسهيل إجراءات تسير المدن ومعالجة المشاكل الداخلية لمدن الجنوب الجزائري
- تطوير الإطار التنظيمي والسياسات العقارية لمدن الجنوب الجزائري .

## المبحث الثاني :السياسات المتبعة لتهيئة مدن الجنوب الجزائري .

### المطلب الأول : الناحية السياسية في مدن الجنوب الجزائري .

إن تنمية مدن الجنوب من الناحية السياسية ترتكز في مفهومها و دلاتها على قرارات التحديث في أنماط النظم السياسية كما يهدف إلى الإلحاق الحضاري لمدن الجنوب الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة وبناء جنوب جزائري كبير نطمح من خلاله لبناء أسس ديموقراطية، من خلال إقامة مؤسسات التي تجسدها

في واقع المجتمع ، و يرى أنها جزء من التغير المتعدد الأبعاد، وهي تتوقف على التحولات الحاصلة من خلال الجوانب الأخرى وذلك بالقرارات المهمة المتخذة التي جاءت لتنمية وتهيئة مدن الجنوب الجزائري وأهم هذه القرارت ماجاء بعد مصادقة البرلمان على القوانين التالية :

- المادة 1 : التي تحدد الأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم .
- المادة 2: التي تحدد المبادئ والأسس للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم
- المادة 3: التي تحدد برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته ومن أهم ما ركز عليه الحاضرة الكبرى ،
- المساحة الحضرية ، المدينة الكبيرة ،المنطقة الحساسة ، المدينة الجديدة .
- المادة 4: تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامه إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني لتنمية منسجمه على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي .[1]
- المادة 5: تساهم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامه في إرساء دعائم الوحدة الوطنية بالإضافة إلى الأهداف التنموية الإقتصادية ، والإجتماعية والثقافية ، ومتطلبات السياسة الوطنية والدفاع عن السيادة الوطنية .
- المادة 6: تضمن الدوله في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامه التعويض عن الكوارث الطبيعية وتصحيح التفاوت في الظروف المعيشية ودعم الأنشطة الإقتصادية[1]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (01-20) الصادرة في 12 ديسمبر 2001،المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، الجريدة الرسمية ،عدد77 ،ص18

وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم (06-485) المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1427الموافق لـــ23 ديسمبر 2006 ، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم( 89-302) الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ومن أهم مواده يرسم مايلي :

المادة 01: تطبيقا لأحكام المادة 23 من الأمر رقم (06-04) المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427

الموافق لـــ15 يوليو 2006 المعدلة والمتممة لأحكام المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998 المعدله والمتممة ، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم (89- 302) الذي

عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب .[2]

المادة 05 : الجماعات الإقليمية المستفادة من تمويل هذا الصندوق في ولايات أدرار ، بشار ، تندوف ، بسكرة ، الوادي ، ورقلة ، غرداية ، الأغواط ، إيليزي ، وتامنراست[1]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (01-20) الصادر في 12 ديسمبر 2001،المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، الجريدة الرسمية ،عدد77 ،ص18

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (06-485) الصادر في 23 ديسمبر 2006، المتعلق بالصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، الجريدة الرسمية . عدد 84، 35

**المطلب الثاني : الناحية الاجتماعية في مدن الجنوب الجزائري**

يلعب كل من التعليم والصحة والدخل دورا أساسيا في تحقيق مستويات عليا من التنمية البشرية وأعتبرت الجزائر التي أولت إهتماما كبيرا للمجالات الثلاث وذلك من خلال مجانية التعليم والصحة

1- التعليم : يشكل التعليم في الجنوب الحجر الأساسي للتنمية البشرية والإقتصادية وحتى باقي المجالات الأخرى وذلك أنه المدخل الأساسي للتنمية ففضلا عن ماترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية فإنها ترتكز أكثر على الإنسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية حيث أن المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقية يأتي في المقام الأول ولعل أول هندسة تنطلق من المدرسة تقوم بإعداد الأجيال إعدادا يتوافق

ودوره في المجتمع مستقبلا.

حيث تم فتح عدة مجالات وهياكل وتخصصات تكوينية جديدة في ولايات الجنوب .[2]

ففي ولاية ورقلة التي تم بها تخصيص 6.187 منصب بيداغوجي لفائدة المتربصين تدعم القطاع بفتح مركز وطني متخصص جديد للتكوين المهني بعاصمة الولاية ومكتبتين على مستوى مركزي التكوين لكل من

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (06-485) الصادر في 23 ديسمبر 2006، المتعلق بالصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، الجريدة الرسمية . عدد 84، 35

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو ، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ماقبل وبعد العولمة . مصر : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2008، ص 129

بلديتي الطيبات و عين البيضاء، حيث تدعم القطاع التربوي بالجنوب بدخول ما يزيد عن 890.000 تلميذ

بمقاعد الدراسة بكافة المؤسسات التربوية المنتشرة عبر أقاليم ولايات جنوب البلاد في إطار انطلاق الموسم الدراسي الجديد

(2014-2015 ) وكانت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط قد أعطت إشارة إفتتاح السنة الدراسية الجديدة وبإسم الوزير الأول السيد عبد المالك سلال إنطلاقا من ثانوية الفرسطائي ببلدية العطف بولاية غرداية التي تحصي ما مجموعه 101.464 تلميذا من بينهم 50.318 متمدرسا في الطور الإبتدائي

من بينهم 9.136 مسجلا جديدا في السنة أولى إبتدائي و 32.40 تلميذا في المتوسط و18.742 متمدرسا في التعليم الثانوي ويحصي قطاع التربية بولاية ورقلة إجمالي 444 مؤسسة تربوية موزعة على 295 إبتدائية و107 متوسطة و 42 ثانوية.

وفي ولاية تمنراست بأقصى جنوب الوطن فقد أحصي هذه السنة 58.258 متمدرسا في مختلف الأطوار

التعليمية على موعد مع الدخول المدرسي الجديد.وتميز هذا الحدث التربوي الجديد بفتح ثانوية جديدة وثلاث (3) متوسطات وأربع مجمعات مدرسية كما ذكرت مصالح مديرية التربية .[1]

وأحصي 110.260 تلميذا بولاية أدرار معنيا بالدخول المدرسي لهذه السنة من بينهم 10.094 مسجلا

[1] - هياكل وتخصصات جديدة تعزز قطاعي التكوين والتعليم بالجنوب متحصل عليه من الموقع :
http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article20214863.html تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/24

جديدا في السنة الأولى إبتدائي .

وقد تعزز القطاع بهذه الولاية بإستلام ثلاث (3) مدارس إبتدائية وعدد مماثل لمتوسطات وثانويتان.

و بإيليزي بأقصى جنوب شرق البلاد فقد تميز إفتتاح الموسم الدراسي الجديد بدخول حيز الإستغلال لثانويتين وتوزيع أكثر من 12.700 حقيبة مدرسية لفائدة المتمدرسين من أبناء العائلات المعوزة .

وتدعمت هياكل قطاع التربية بولاية النعامة برسم الدخول المدرسي الجديد بوضع حيز الخدمة لوحدتين للكشف والمتابعة الطبية بالإضافة إلى فتح مطعمين مدرسيين وتوفير ما يزيد عن 113.860 كتاب مدرسي .

وسجلت من جهتها ولاية الأغواط هذه السنة دخول حيز الإستغلال لإثني عشرة (12) مؤسسة تعليمية جديدة

في مختلف الأطوار التعليمية من بينها خمس ثانويات فضلا عن متوسطتين كما أوضحت ذات المصالح وثلاث داخليات بطاقة 200 وجبة ساخنة يوميا لكل واحدة منها حسب ما أفادت مديرية التربية .

وبولاية الوادي فقد إفتتحت نحو15 مؤسسة تعليمية جديدة أبوابها أمام التلاميذ في إطار الموسم الدراسي الجديد بالإضافة إلى وضع حيز الإستغلال 7 قاعات رياضة أنجزت بالمنشآت التربوية التي تفتقر لمثل

هذه المرافق الرياضية كما أوضح مسؤولو القطاع [1]

2- قطاع الصحة :

تعتبر الصحة إلى جانب كونها حق عالمي أساسي ،موردا بالغ الاهمية لتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية والشخصية ،وفي هذا الاطار حاولت الجزائر من خلال مسار شامل على وضع اقتراحات تفضي الى دراسات متأنية وواضحة المعالم

حيث نلاحظ أن قطاع الصحة في الجزائر إستحوذ على نسبة 55% بالنسبة للتغطية الصحية من حيث الهياكل والأطباء العامين والخاصين أما الشرق فبنسبة 22% ، أما الغرب فيقدر ب 20 % أما مابقي للجنوب فهو 2 % أو يكاد يكون 1 % [2]

حيث قدرت التغطية الصحية للجنوب بنسبة 10-15% [3]

وقد خصص غلاف مالي بقيمة تفوق 1.29 مليار في إطار برنامج تنمية ولايات الجنوب لإنجاز هذه

[1] -الدخول المدرسي 2015/2014 أكثر من 890.000 تلميذ يلتحقون بمقاعد الدراسة بولايات جنوب الوطن متحصل عليه من الموقع : -http://www.aps.dz/ar/les-breves/16 تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/24

[2] - Amel Larib Actualité du systéme National de santé (2005-2007),laboratoire de recherche, école National de santé publique El-Marsa-Mai2008,sur le Sit :www.Santé,Dz.Mai2008,date de consultation:20/04/2016.

[3] – حليمة درياس ، "نحو أسس جديدة لإستراتيجية التعمير على مستوى التنظيم الفلاحي" رسالة دكتوراه، (تخصص إدارة أعمال المنظمات العالمية 2001-2000) ، ص22

المنشأة الصحية ورصد غلاف مالي يقدر ب 4.3 لبلدية تقرت ملايير دينار جزائري [1] ، وقد خصص مبلغ 636 مليون دج في فيفري 2013 لولاية بشار

وللوصول إلى مقاربة بين مدن الشمال والجنوب وجب على السياسة الصحية المتبعة القيام بـــ:

- إنشاء هياكل صحية تدعم قطاعات الجنوب الجزائري
- إنشاء مخابر في ولايات الجنوب لفك العزلة والتنقل إلى مدن الشمال
- تخفيض التكلفة الخاصة للأمراض المزمنه والمستعصية
- رفع التغطية المالية المخصصة للولايات الجنوبية [2]

3- قطاع السكن :

إن سياسة الإسكان ترتبط بالتخطيط العام للتهيئة للوصول إلى تنمية هذا التخطيط الذي ينطوي على

إستخدام الحكومة لصلاحيتها في وضع أهداف محددة وواضحة من أجل القضاء على مشكل نقص السكنات ولأجل هذا قامت الحكومة الجزائرية بوضع مخطط للتوازن بين مدن الشمال والجنوب للتخفيف من وطأت الإكتظاظ والنزوح نحو الشمال [1]

[1] – إستقبال هياكل صحية جديدة بورقلة 2016 متحصل عليه من الموقع :
http://www.elbilad.net/article/detail?id=48731 تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/24 ، الساعة :22:30

[2]-لقاء قريب حول وضعية قطاع الصحة بولايات الجنوب والهضاب العليا متحصل عليه من الموقع :
http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/13932 تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/24 على الساعة 22:36

حيث أمرت وزارة السكن والعمران كافة دواوين التسيير والترقية بتوجيه حصة سكنية تتجاوز 40 الف وحدة

سكنية بمهلة 18 شهرا في ولايات الجنوب [2]

ومن أهم ماجاء فيه :

وضع حجر الاساس لمشروع بولاية ورقلة 2.000 سكن بصيغة العمومي الإيجاري بالمدينة الجديدة حاسي مسعود تبعد 80 كلم من عاصمة الولاية ومشروع 1190 مسكن عمومي بتقرت

هذا وأقرت الحكومة الجزائرية بموجب نص قانوني جديد، رفع قيمة المساعدات الموجهة لدعم بناء السكنات

الريفية بمناطق الجنوب إلى مليون دينار جزائري شريطة ألا يقل دخل المستفيد عن 06 مرات الأجر الوطني

الأدنى المضمون أو ما يساويه.

و قد رفعت الحكومة من سقف المساعدات الموجهة مباشرة لدعم بناء السكنات الريفية بمناطق الجنوب من

700 ألف دينار إلى مليون دينار جزائري لفائدة سكان 10 ولايات و هي غرداية، تندوف، الأغواط، بشار،

ورقلة، الوادي، أدرار، تمنراست و إيليزي.وتهدف هذه الترتيبات إلى المحافظة على الطابع العمراني والهندسي

---

[1] – سباش ليندة ، "سياسة الاسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران" . رسالة الماجستير، ( تنظيمات سياسية وادارية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2006) ،ص 25

[2] – إطلاق 40 الف مسكن لسكان الجنوب قبل 31 ديسمبر ، متحصل عليه من الموقع :-http://www.logement algerie.com تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/24

في هذه الولايات لتتماشى مع الطبيعة المعيشية للمواطنين في الجنوب .[1]

4- قطاع النقل :

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والإزدهار لأي بلد ، وعليه فإن تواجد نظم نقل فعاله وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة ، وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر فعالية وكفاءة للمساهمة في التنمية .

وقد نالت ولايات الجنوب حصة من المشاريع من بينها الطريق العابر للصحراء الممتد على مسافة 3000

كلم ( من العاصمة إلى الجنوب ) ويعد مثابة شريان للتنمية الإقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية المجاورة .[2]

كما إستفادت ولايات الجنوب الجزائري من عديد مشاريع الطرقات والمنشآت الفنية مما يمكن من تجاوز الكثير من الصعوبات في مجال إستغلال شبكة الطرقات .[3]

وقد تم إنشاء سكك حديدية من بينها خط شمال –جنوب الذي يبلغ طوله 417 كلم لفك العزلة عن ناحية المدن النفطية وأيضا تم إنجاز الخط الرابط بين ولاية بشار بطول 547 كلم على طول الحدود الغربية حيث تبلغ سرعة القطارات فيها 160 كلم في الساعة [1]

[1] - الإذاعة الجزائرية ، زيارة تفقدية للوزير عبد المالك سلال " إنجازات الجزائر من السكن تساوي برامج عدة دول مجتمعة والبطالة في ورقلة ليست بالحجم الكبير " يوم 2015/04/10

[2] – 2014 سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر نشر يوم2014/12/30 تم التحصل عليه من الموقع : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/23127.html يوم 2016/04/24

[3] – وكالة الانباء الجزائرية ،التنمية بولايات الجنوب . متحصل عليه من الموقع : http:// www.djazairess.com تم الإطلاع علية يوم : 2016/04/10

**خريطة توضح :الشبكة الحضرية للجنوب الغربي وأهم مدن الصحراء الغربية .**

[1] – كريم كالي ، 30مليار دولار للسكك الحديدية تسيل لعاب الشركات الكبرى . متحصل عليه من الموقع : http://www.elkhabar.com/press/article/30659/30/#sthash.7p1AVGJp.IxsqPzy9.dpbs تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/20

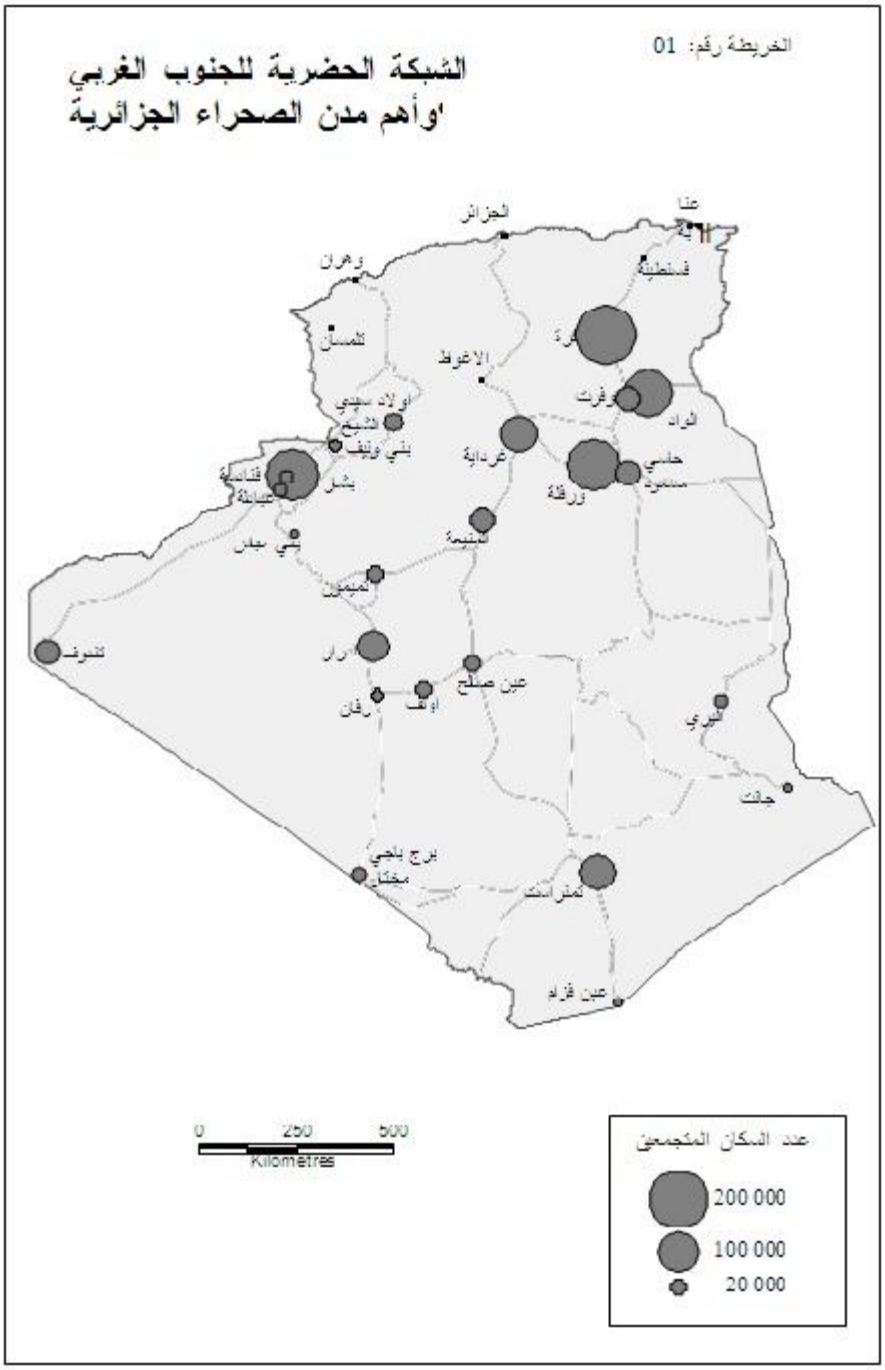


المصدر : مدينة أدرار وفق السياق الحضري الجديد: نحو إعادة تنظيم المجال الجهوي للأقاليم الصحراوية الجنوبية الغربية للجزائر متحصل عليه من الموقع :

HTTP://WWW.CRASC.DZ/INSANIYAT/INDEX.PHP/AR/48-51- تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/23

ومن أهم مايميز الجنوب مطاراته الكثير التي أصبحت من بينها مطارات دولية من أهمها :

- مطار توات بأدرار إنجز بتكلفة 2250 مليار دينار حيث يبلغ طول المدرج 3.000 متر و45 عرض غربا بالإضافة إلى ملحقين وموقف يتسع لـــ7 طائرات حيث أصبح إسمه الآن مطار الشيخ سيدي محمد بالكبير .[1]
- مطار مفدي زكرياء بغرداية الذي سيتم إنجاز برج مراقبة جديد فيه على مساحة 2.000 متر مربع على

شكل منشأة مختلطة ( إسمنت مسلح وهيكل معدني ) وعلى إرتفاع 50 متر وموقع للمراقبة الملاحية على مساحة 53 متر مربع حسب الطاقة التقنية للمشروع مجهز بأحدث التقنيات وقد تطلب غلافا ماليا قدره 3 ملايير دج.[2]

- مطار كريم بلقاسم بحاسي مسعود أين تم توسيعه من 630 متر إلى 980 متر مع الإبقاء على العرض نفسه 85 متر .[3]

[1] – فتح مطار الشيخ سيدي محمد بالكبير أمام الملاحة الجوية . متحصل عليه من الموقع :http://www.djazairess.com/algeriapress/2393 تم الاطلاع علية يوم :2016/04/20

[2] – إنطلاق أشغال إنجاز برج المراقبة الجديد للمطار الدولي مفدي زكريا بغرداية . متحصل عليه ن الموقع : http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/227003تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/23

[3] – ورقلة نحو الإستفادة المطار الدولي بحاسي مسعود من عملية تدعيم . متحصل عليه من الموقع : http://www.sudhorizons.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=10556:2015-10-21-10-26-35&catid=24&lang=ar&تم الاطلاع عليه يوم :2016/04/25

- مطار محمد خيضر ببسكرة تم تدشينه بعد القيام بتهيئته وتحديثه حيث أصبح بدل أن يستوعب 200الف

مسافر سنويا الى 500 الف مسافر سنويا تضم التوسعة مساحة 6 الاف متر مربع طابقا سفليا وقدر الغلاف المالي لذلك بـــ991 مليون دج مقتطع من البرنامج التكميلي للتنمية .[1]

ومن بين المطارات الأخرى الهامة في مدن الجنوب نجد : مطار قمار بالوادي ، مطار إليزي ، مطار عين

صالح ، مطار تيميمون ، مطار بشار ، مطار سيدي مهدي بتقرت ،مطار غار جبيلات بتندوف ، مطار حاسي الرمل ، مطار عين البيضاء بورقلة ، مطار تيندوف

5- قطاع التشغيل :

تعاني الجزائر من أزمة بطاله في أوساط الشباب حيث تقدر الإحصائيات أن من هم تحت 30 سنة بلغت نسبتهم 75% فيما يصل عدد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات إلى 630 ألف يضاف إليهم

50 ألف طلب عمل سنويا [2]

حيث صرحت الحكومة بأن نسبة البطالة إنخفضت من 30 %سنة 1999 إلى 11.03 % سنة 2008

[1] – توسعة محطة المسافرين الجوية بالمطار الدولي بسكرة . متحصل عليه من الموقع :
http://www.ennaharonline.com/ar/national/164384.html تم الاطلاع عليه يوم : 2016/04/25

[2] – الديوان الوطني للإحصائيات ، تقرير عن البطالة في الجزائر لسنة 2007-2008.ص24

هذا بفضل الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل ، وقدر عدد البطالين في الجنوب بـــ 25 %مقارنة بالشمال 7% حيث قامت وكالات دعم تشغيل الشباب بالجنوب بدعم 354 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2015، حيث كون 390 مستثمر 97 منهم نساء [1]

وخصص 847 منصب بقيمة 1.3 مليار دج لولاية غرداية وتم تمويل 3889 مؤسسة مصغرة ومنه وفر

9764 منصب شغل .

وأشير من طرف وزارة العمل في تسيير سوق التشغيل في ولايات الجنوب بدءا من سنة 2015 حيث في

سنة 2014 التي ألغت الفائدة على المستفيدين أتت بنتائجها بتوظيف لـــ47000 طالب عمل في إطار الوكالة الوطنية وإدماج 20867 آخرين في إطار الإدماج المهني وإنشاء 7865 مؤسسة مصغرة بالجنوب الجزائري [2]

**المطلب الثالث : الناحية الإقتصادية للجنوب الجزائري**

يتربع الجنوب الجزائري على عرش التصدير من خلال الذهب الأسود " البترول والغاز " حيث تعتمد عليه الدولة الجزائرية بنسبة 98 % من إقتصادها و يعتبر الجس النابض للجزائر ، حيث تعتمد عليه جميع

[1] – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمويل 354 مؤسسة مصغرة بالجنوب خلال 2014 ، متحصل عليه1 من الموقع :http://algpress.com/article-39952.htm ، تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/20

[2] - في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ، متحصل عليه من الموقع :

http://www.djazairess.com/alseyassi/19084 تم الاطلاع عليه يوم : 2016/04/25

مراحل التهيئة والتنمية ، ولا يمكن الفصل بين تطبيق التنمية دون الرجوع إلى الجنوب الذي يعتبر كما يسمى

– البقرة الحلوب للشمال .

ورغم السياسات المتبعة إقتصاديا من أجل التنويع والنهوض بالإقتصاد الجزائري خارج المحروقات لم ولن

تنجح مالم يراعى فيها إلى دراسات مخططة تتناول فيها ولايات الجنوب كأساس فاعل في إحداث هذه التنمية

والنمو الإقتصادي للجزائر .[1]

وما دليلنا في هذا إلا النظر إلى الأزمة الإقتصادية الحالية منذ 2014 وما عانته الجزائر برمتها من الأزمة الإقتصادية سببها إنخفاض سعر البترول الذي أدى إلى إنكماش إقتصادي

(( تصدير )) مما نتج عنه التقشف في جميع المجالات .

تطرق خبراء الإقتصاد إلى مشكل التصدير خارج مجال المحروقات فتم حصر إقتصاد الجزائر في هذا المجال وفقط ،فسياسة الإنتاج الجديدة تسعى لتقليص إنتاج البترول الخام ، والتركيز على مشتقاته والغاز الطبيعي خاصة ، فتوزيع المحروقات أخذ الإهتمام الأكبر مع بداية القرن الجديد حيث ظهرت عدت عقود

[1] – السعيد رويجع ،" التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري "، رسالة الماستر .(قسم علوم التسيير وعلوم تجارية ، تخصص تسيير وإقتصاد بترولي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة – 2013) ،ص36،37

شراكة ففي عام 2001 قام مسؤولو قطاع الطاقة بتوقيع عدة عقود تتضمن تطوير وإستغلال حقول الغاز في

منطقة عين صالح بمبلغ مالي قدره 2.5 مليار دولار .[1]

ومن هنا لدينا جدول يوضح : تطور هيكل صادرات المحروقات من 2000 إلى 2006

( الوحدة الف طن من معادل البترول )

| الصادرات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بترول خام ومكثفات | 41065 | 39550 | 44315 | 52336 | 60392 | 58792 | 57318 |
| منتجات بترولية | 14749 | 15843 | 13781 | 13553 | 10745 | 9535 | 9647 |
| غاز طبيعي | 32622 | 28731 | 29075 | 29714 | 33075 | 39829 | 37822 |
| غاز طبيعي مميع | 26281 | 25326 | 26242 | 27672 | 24012 | 4728 | 38748 |

[1] – برنامج 2015–2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن . متحصل عليه من الموقع :
http://www.aps.dz/ar/economie/12201 تم الاطلاع عليه 2016/04/25

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غاز البترول المميع | 9315 | 9506 | 9511 | 9376 | 8609 | 7482 | 7010 |

المصدر : **علي العمري ،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006"**

إن تطور صادرات المحروقات للجزائر سببه تزايد عمليه الإستثمار في هذا القطاع ، حيث بلغت الإستثمارات لسنة 2004 مبلغ 4.965 مليار دولار مقابل 4.612 مليار دولار عام 2003 وتطورت خلال سنتي 2005-2006 حيث إنتقلت من 207 مليار دينار إلى 285 مليار دينار.[1]

[1] – علي العمري ،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970–2006" ، رسالة ماجستير . ( العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 2007–2008)، ص 88

**خلاصة الفصل :**

إن السياسات التنموية لتهيئة الاقليم لمدن الجنوب الجزائري تتطلب إستراتيجية تنموية يخطط لها مسبقا

لتكون متكافئة مع مدن الشمال الجزائري وما الأسباب التي تجعل الحكومة تهتم بمنطقة الجنوب الجزائري إلا

دليل على أن الإدارة المركزية لها خلفيات سياسية لكي تضع مدن الجنوب الجزائري في بوتقة تهيئة الإقليم

وما تنفيذ هذه السياسات التنموية إلا ولها آثار تنموية على تهيئة الإقليم سواء كان على المدى القريب المتوسط البعيد ولا يتجلى هذا الأثر إلا بإتباع ميكانيزمات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تستفيد منها مدن الجنوب الجزائري ، ذلك أن الجنوب الجزائري رغم ما تم رسمه من مشاريع تهيئة له إلا أنه في الأصل بقي

مهمشا لدرجة كبيرة جعلت مدن الشمال تخطف الضوء لتلك المشاريع بأكبر الحصص لا لشيء إلا لتمركزه

في الدائرة المركزية ، وبعد الجنوب عن مركزية القرار .

رغم ذلك حققت مدن الجنوب فعالية في نجاح بعض المشاريع

# الفصل الثالث : نموذج من مدن الجنوب الجزائري – ولاية بسكرة-

لا يمكن الولوج إلى الجنوب الجزائري دون المرور على مدينة بسكرة فهي بمثابة الوصلة بين الشمال والجنوب الجزائري وما ذكرت عبر التاريخ إلا ودل على مكانتها الرئيسية في البناء التاريخي للمدينة فهي تعتبر

مدينة شبه صحراوية والتي أثرت بشكل مباشر في تنظيمها المكاني الواحاتي التي رفعت مستوى أدائها من الناحية النوعية والكمية

## المبحث الأول :الإطار التنموي لولاية بسكرة

يقول العلامة عبد الرحمان بن خلدون في تاريخة " إلى جهة التلول بلاد ريغ تناهز الثلاثمئة منتظمة على حفاف واد ينحدر من المغرب إلى المشرق يناهز مئة من البلاد فأكثر قاعدتها بسكرة تشتمل كلها على النخل والوديان والمدن والقرى والمزارع "[1]

حيث تثمن منطقة بسكرة نمط المعيشة في البيئة الصحراوية وعصرنة المدن وإضفاء دينامكية إقتصادية جهوية

رفيعة كإقليم فعال في المدن الشبه صحراوية بالنسبة للجزائر ككل.

### المطلب الأول : المجال المكاني لولاية بسكرة

[1] – عبد الرحمان بن خلدون ، تاريخ إبن خلدون – تاريخ الإسلام . بيروت : دار الفكر، 1992، ص 132

تقع ولاية بسكرة في الجهة الشرقية من الجزائر وتحديدا جنوب جبال الأوراس ، تعتبر همزة وصل بين الجنوب

والشمال و بوابة الصحراء ، تبعد عن العاصمة الجزائرية بحوالي 422 كلم بحدها من الشمال ولاية باتنة ، تبعد

عنها بحوالي 120 كلم ،ومن الشمال الغربي ولاية المسيلة بـــــــــ243 كلم ، مرورا ببوسعادة ،ومن الشرق ولاية خنشلة بـــ 200 كلم ومن الغرب ولاية الجلفة بـــ 277 كلم ، ومن الجنوب ولايتي الوادى بـــ220كلم وورقلة ،

تتربع ولاية بسكرة على مساحة إجمالية تقدر بـــ 21509.80كلم مربع.[1]

صنفت ولاية بعد أن كانت تابعة لولاية الأوراس أثناء التقسيم الإداري سنة 1974 ، كانت تضم آنذاك 22 بلدية و 06 دوائر ،وبعد تقسيم 1984 إنقسمت إلى ولاية الوادي وبسكرة [1]، طبقا للقانون رقم (74-69) المؤرخ

في 20-06-1974 أصبحت تضم 33 بلدية و04 دوائر هي أولاد جلال ،سيدي عقبة، لوطاية، طولقة وفي سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف فأصبح عددها 12 دائرة و 33 بلدية والتي عاصمتها بسكرة التي ظهرت

[1] – نسيمة طرطار ، " النسق العمراني لولاية بسكرة بين القطبية الجاذبية ووظيفة المجال دراسة حالة ولاية بسكرة " . رسالة ماجستير ،( جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم والتكنولوجيا ،قسم الهندسة المعمارية ، تخصص المؤسسات البشرية في المناطق الجافة ) ،2013 ، ص 122

بموجب قرار ماي 1878 الخاضع لقرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 1889/04/09 عدد قاطنيها 633234 ن [1]

**خريطة توضح دوائر ولاية بسكرة وبلدياتها**

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم( 74–69 )، المؤرخ في 20جوان 1974 المتضمن الإصلاح الإقليمي للولايات ، الجريدة الرسمية . عدد6 ، الصادرة في 7 فيفري 1984 ، ص140.

المصدر :متحصل عليه من الموقع :?https://www.google.dz/search

**المطلب الثاني : مراحل ومخططات التهيئة في ولاية بسكرة**

تعد مدينة بسكرة واحدة من المدن التي لها خصائصها و مميزاتها المنفورولوجية والطبيعية والإجتماعية

والثقافية والعمرانية...الخ

والتي عرفت العديد من التطورات في شكلها العمراني وبنائها وتركيبها الداخلي خاصة نتيجة التوسع العمراني

الذي شهدته بعد الإستقلال . ومنذ التقسيم الإداري 1974 إزداد توسع المدينة ، بعدما عدت من بين

المناطق والمدن الأكثر إستقطابا للنمو الحضري حيث دلت الإحصاءات أنها خلال صيرورتها التاريخية عرفت نموا متصاعدا ومستمرا بلغ – في 4000/1845 ن وفي 7000/1893 ن ليواصل بعد

الإستقلال منحاه المتصاعد حيث نجم عنه تعميرا عشوائيا من خلال الثقافة الريفية الوافدة إليها ، دفعت

بالقائمين على سياسة التهيئة إلى بلورة أفكار وتصورات عديدة لتطوير المجال وتهيئته مراعين في ذلك

مبادئ التنمية المستدامة بغية تطوير مستدام للمجال الحضري .

**التهيئة في منطقة بسكرة**

عن المستقرئ لسياسة التهيئة في منطقة بسكرة يجدها هي الأخرى عرفت عدت تحولات [1]خلال الفترات

التاريخية المتعاقبة ، حاولت من خلالها الأجهزة المكلفة و الهيئات الوصية التكيف مع كل مرحلة ، وقد تجلت هذه المراحل في :

**1 – بداية الإستقلال 1964 –** 1974 : فإبتداؤها من سنة 1963 إنتقلت المدينة من البلدية المختلطة إلى القانون الواحد لتسيير البلديات ، وأثناء هذه المرحلة لم تول لمدينة بسكرة ولم تحظ بالأهمية القصوى رغم موقعها المميز و مكانتها التاريخية و الحضارية بإعتبارها كانت تابعه لولاية باتنة ،بيد أن هذه المرحلة كانت بمثابة الإنطلاقة التنموية بعد مرحلة ركود طويلة عرفتها الفترة الإستعمارية . كما عرفت هذه الفترة مخططين

بارزين كدراسات شاملة وهما :

**1- مخطط 1967 و 1968:**

وقد تناول المحاور التالية :

* المساحات المخصصة للتعمير و المساحات الخضراء: حيث إقترح المخطط توسع المدينة نحو الشرق

* منطقة التجهيز : إقترحت على شكل مجمعات بمناطق محددة لتتمكن من تأدية دورها.

[1] – بسكرة المجد والتاريخ ، متحصل عليه من الموقع :http://www.startimes.com/?t=25012009 ، تم الإطلاع علية بتاريخ : 17 افريل 2016

- مساحات للتعمير : خصصت في أقصى الجنوب الغربي يتوسطها مركب سباق [1]

إشتملت المخططات الخاصة بالطرقات ثلاث أبعاد :

أ- الطرق التي لا بد أن تهيئ لتتمكن من تأدية الحاجة (طرقات وسط المدينة)

ب- الطرق التي لا بد من إنجازها (تربط المساحات المعدة للتعمير و المعمرة)

ت- الطرق التي تمر خارج المدينة .

**2 – المخطط التوجيهي 1973:**

وعالج مسالة حماية وصيانة الواحة ووضع كل الإحتياطات المالية وإبقاء الواحة ، وتخصيص ميزانيات

واقية وتشمل الأماكن المحمية التي تشكل الواحة الكبيرة للمدينة ( واحة فلياسش ، واحة سيدي الحاج ، واحة شتمة ، الواحة الصغيرة المقابلة في الضفة الشرقية لضريح سيدي زرزور)

والمناطق التي إقترحت لتوسيع المدينة هي : المنطقة الكائنة في الضفة الشرقية للواد ، والمنطقة الغربية للمدينة ، والمنطقة الكائنة بالشمال الغربي كما يجب الإشارة إلى أن مهام البلدية تتمثل في تطبيق قوانين

وتعليمات أو أوامر تأتيها من السلطات الأعلى منها من خلال مخططات شاملة وطنية أو جهوية منها :

[1] - فتيحة طويل ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع ، العدد 15 ، جامعة منتوري قسنطينة ،2015 ، ص236

أ – المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT

ب – المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية الاقليمية SRAT [1]

ج – Zone Habitation URBANISMEE EN PRIORITE ( ZHUN)

إلا أن المدينة عرفت تسيرا عشوائيا وفوضويا لمختلف المنشآت بفعل غياب الإطار القانوني والتشريعي وبذلك فقدان سياسة دقيقة وواضحة المعالم تتلائم والوضع الحضري الجديد .

2- **مرحلة مابعد 1974** : حيث تحولت المدينة إلى مقر ولاية وأصبحت المدينة العاشرة من حيث الأهمية والإستقطاب حسب الترتيب العام للمدن الجزائرية مهتمة بتجهيز نفسها بالمرافق الضرورية وإنطلقت قدما في التوسع والتنمية وسوف نعتمد على تقسيم هذه المرحلة إلى جانبين فيهما قسمين متباينين :[2]

- **مرحلة المخططات الكبرى ( 1986/1974)** : وكانت نتيجة الدراسات التطبيقية التي أعدها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT) في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية والغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية ، ودراسة تحديث خمسة أحياء قديمة وهي وسط المدينة حي الواد الشمالي حي الواد الجنوبي حي فرحات

[1] - فتيحة طويل ، المرجع السابق ، 237

[2] – باية بوزغاية ، " تلوث البيئة والتنمية في ولاية بسكرة ". رسالة ماجستير ، (قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008)، ص 174- 175

والحي الإستعجالي كذلك بعض الطرق الرئيسية وعلى هذا الأساس صمم مخطط لسنة 1976 من طرف ECOTEC .[1]

- **مخطط ECOTEC لسنة 1976 :**

وجاء هذا المخطط في إطار قوانين جديدة خاصة بالإحتياطات العقارية وهذا طبقا لأمر (74-26 ) المؤرخ في فيفري 1974 المتضمن تكوين إحتياطات عقارية لصالح البلدية .

والأمر رقم (76-48) المؤرخ في 20 ماي 1974 متعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العامة و قد عالج :

* تخطيط توزيع الإحتياطات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير وخاصة الإحتياجات الملحة من السنة الماضية لتحديد محيط عمراني مؤقت .

* وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجحة لتسيير توسيع المدينة

* تقديرات لتحديد إحتياجات السكان من سكن ومرافق و تجهيزات في المدى القريب جدا.

وأهم المحاور التي إستهدفها المخطط هي :

[1] – باية بوزغاية ، المرجع السابق ، 175

- النسيج العمراني : وذلك بإنجاز أحياء جديدة ذات السكن المنسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة ، وذلك في المناطق التالية (شمال،شمال وغرب المدينة) ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن ، خاصة أن المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان حيث قفز عدد السكان من حوالي 60 ألف حسب

الإحصاء العام لسنة 1966 إلى ما يفوق 100 ألف سنة 1976.[1]

التجهيزات شملت شبكة الطرق الرئيسية المعبدة و الغير معبدة،إضافة إلى إقتراح طريق موازي لشارع الحكيم

سعدان ، ينطلق من نهج الأمير عبد القادر إلى بسكرة القديمة .وتمديد النهج المواجه للوادي نهج حكيم

سعدان ونهج الزعاطشة إلى المنطقة الشرقية وطريق المنطقة الغربية إلى الطريق الجانبية وما يلاحظ أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط (DERVAUX) ولكن لم تعرف الإنجاز .

وبالنسبة للمياه الصالحة للشرب إقترح المخطط أنه بإمكان تغطية الطلب المتزايد بجلب المياه من المنطقة

الغربية، وذلك حسب التعداد السكاني .

[1] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (74–26) المؤرخ في 20ماي 1974، المتضمن تكوين إحتياطات عقارية لصالح البلديات ، الجريدة الرسمية ، عدد19 ،ص 291

- **المخطط التوجيهي لسنة CADAT 1979**

صمم كمراجعة مخطط ECOTEC لسنة 1976 آخذا بعين الإعتبار المعطيات الجديدة التي أفرزها الواقع العمراني وقضايا التنمية المحلية في إطار حماية الأراضي الفلاحية الزراعية وإنجاز وثيقة تمكن من توجيه أخذ القرارات الميدانية لتحقيق التسيير الحضري لفضاء المدينة وتحدد البرنامج مطابق لمبادئ التخطيط وتصميمات التنظيم الحضري وتوجهات التنمية المحلية .

إلا أن واقع الحال كان مخالفا لهذه الأهداف وأفرز عدة معطيات ونتائج سلبية تجلت في :

- بقاء مساحات شاسعة وشاغرة في الضفة الشرقية وغياب المرافق والتجهيزات والمقاييس القانونية في مجال البناء والتهيئة . [1]
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية ، وشمل توسع سطر الملوك شرقا في إتجاه شارع الحكيم سعدان ، وجنوبا إتجاه المنطقة المعروفة بحوزة الباي وهذا في ظل غياب السلطات المعنية ، رغم ما أكد عليه الأمر (74–26) المؤرخ في 1974/01/20 المتضمن تكوين إحتياطات عقارية لصالح البلدية ، ومراسيم سنة 1975 رقم (75–103) بتاريخ 1975/08/21 [2]، وسنة 1976 التي تشرع لكل مواطن الحق في الحصول على سكن في إ طار المحيط العمراني .

- **المخطط التوجيهي لسنة 1984 :**

[1] – باية بوزغاية ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (75–103)المؤرخ رقم 20فيفري 1974، المتعلق بتكوين إحتياطات عقارية لصالح البلديات ، الجريدة الرسمية ،عدد70 ،ص922

ويعتبر هو أيضا مخطط مراجعة ، وقد عالج مختلف الأنشطة الإقتصادية الأساسية لهذه المنطقة والمتمثلة في :

الفلاحة : وبشكل خاص التمور نظرا لطابعها الصحراوي ، بحيث تعطى واحة النخيل للمدينة ثلاث أدوار

هي ( إقتصاديا : وفرة التمور ، سياحيا : الجمال الطبيعي ، وطبيعيا : المناخ المتميز ) لكن الشيء

الملاحظ أن هذه المنطقة صارت تفقد بريقها من فترة لأخرى .

- **الصناعة** : عرفت إنطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينات ، حيث سجل العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها :

مركب الكوابل ، مركب النسيج ، قاعدة سوناطراك ومركب نفطال ، هذا إضافة إلى وحدات توزيع والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

- **الخدمات** : إن المدينة تزخر منذ القديم بهذا النوع من النشاط ،خاصة وكونها مقر ولاية فهي تشكل

همزة وصل بين الشمال والجنوب ،كما تعتبر قطبا جهويا ،حيث نجد قطاع الخدمات يمتص أكثر من نصف الطبقة الشغيلة للمدينة .

**المنطقة الغربية للمدينة** (Zone Ouest):عرفت توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني فقد أنجز بها أربعة تجمعات للسكن الجماعي :حي 726 مسكن ،حي الأمل 1000 مسكن ثم حي 830 مسكن

شمالا،بجانبه حي بلعياط"هذا بالإضافة إلى حي عمال مؤسسة الكوبل (ENICAB) الذي أعد مبدئيا إلى عمال المشروع ،بالإضافة إلى المساحات المخصصة للسكن الفردي بالشمال الغربي والجنوب الغربي للمنطقة . بجانب هذه المنشآت يظهر للوجود حي سيدي غزال بكثافة نسيجه العمراني الذي أنجز بطرق

غير مشروعة في إطار البناء الفوضوي.

**المنطقة الشمالية للمدينة :** لم تعرف توسعا كبيرا ماعدا بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة مثل مؤسسة EAPAL، مؤسسة الرياض للحبوب والعجائن ومحطة نقل المسافرين وبعض الحظائر ، أما بالنسبة للتعليم تم إنجاز متقنة ومركز تكوين مهني وبالشمال الغربي ، كما يلاحظ أن الحي الجديد " حي

المجاهدين" يأخذ حجما معتبرا بحيث شمل مساحة الهضبة المتواجدة به وغرب هذا الحي تم إنجاز مركب

حمام الصالحين الذي حول من مكانه الأول ليصبح قطبا سياحيا .[1]

- **وسط المدينة :** إضافة إلى وسط المدينة الأصلي ،تضاف له الأحياء العمرانية المجاورة ( سطر
- الملوك ، كبلوتي ،البخاري ، السايحي ) ومن الجهة الشرقية ( حي الوادي ، وكل الشريط المحاذي للوادي إلى مشارف حي المصلى ) أي أن وسط المدينة هو المنطقة المتواجدة ضمن الحيز

[1] باية بوزغاية ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

الذي تشكله البنايات التالية : السكة الحديدية غربا الطريق الجديد الذي يشق حوزة الباي وإمتداده الذي يمر بالقرب من حي شاطوني لتصل بشارع 08 مارس ثم يمتد في الإتجاه الشرقي لهذا الشارع عن الطريق الموازي للضفة الغربية من الوادي ، يغلق الحي بالطريق الذي يحيط بالثكنة ليصل إلى محطة القطار شمالا والنسيج العمراني لهذه المنطقة يعد عموما معقولا من حيث التصميم والتخطيط فيما يخص التجهيزات وتزخر هذه المنطقة بالعدد الكافي من المرافق الضرورية إدارية ،ثقافية،إجتماعية،إقتصادية وصحية ،كما تشمل هذه المنطقة فيما يخص المساحات الخضراء على أكبر حديقة في المدينة(الحديقة العمومية و حديقة لاندو)

**المنطقة الجنوبية :** وشملت التجمعات السكانية التي كانت تشكل نواة لكل منطقة من الواحة (باب الضرب، سيدي بركات ،قداشة ، مجنيش) والتي كانت بناياتها هشة منجزة بوسائل تقليدية(طوب،طين،جذع نخيل) لتشهد توسعا عمرانيا و تطورا في إستعمال الوسائل العصرية الحديثة.

أما فيما يخص التجهيزات والمرافق الضرورية للحياة ، تبقى هذه الأخيرة في حاجة ملحة لهذه التجهيزات [1]

بالنظر لمحدوديتها ونقصها بعد الأهمية التي صارت تحظى بها مثل :

[1] - باية بوزغاية ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

مستشفى حكيم سعدان بالنسبة للصحة وثانوية مكي مني بالنسبة للتعليم .وعدد من مدارس الطور الأول

والثاني لم تكف العدد الهائل من التلاميذ نظرا لعدم برمجتها لأخذ هذه الأهمية.

وللظرف القصير تبقى المنطقة في حاجة إلى العديد من المرافق الضرورية على إختلاف إختصاصاتها كما إهتم هذا المخطط بإنجاز شبكة الطرق الخاصة بالمنطقة الصناعية في الجهة الغربية للمدينة وكذلك شبكة الطرق بشمال غرب المدينة مع التهيئة العمرانية الشاملة لهذه المنطقة.[1]

وقد صدرت عدة قوانين وأوامر تضمنت حماية البيئة يتمثل في :

- الأمر رقم (66-62) المؤرخ في 26-03-1966 المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية [2]
- الأمر رقم( 74-26) المؤرخ في 20-02-1974 تكوين إحتياطات عقارية لصالح البلديات . [3]
- القانون رقم (82-02) المؤرخ في 06 -02-1982 المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة للأراضي المخصصة للبناء (معدل ومتمم ) .[4]

[1] – باية بوزغاية ، المرجع السابق ، نفس الصفحة

[2] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الامر رقم (66-62 )، الممضي في 26-03-1966 ،المتعلق بالاماكن والمناطق السياحية ، الجريدة الرسمية ، عدد 28، الصادرة في 08-04-1966، ص326

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم( 74-26 )، الممضي في 20-02-1974، المتعلق بتكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ، الجريدة الرسمية ، عدد19، الصادرة في 05-03-1974، ص291

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم (82-02)، الممضي في 06-02-1982، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء ،الجريدة الرسمية . عدد06، الصادرة في 09-02-1982، ص255

- القانون رقم (83-03) بتاريخ 05-02-1983 المتعلق بحماية البيئة .[1]

- **مرحلة مخططات التقشف 1987- 1997 :** عرفت نهاية عشرية الثمانينات ظاهرة كبح وتيرة التنمية الإقتصادية للبلاد جراء تراجع سعر البترول إستدعت تطورات المرحلة إلى إعادة النظر في التوجه التنموي للبلاد وإعداد برنامج وطني يأخذ بعين الإعتبار الأبعاد التنموية على الصعيدين الوطني و المحلي.

**1 –** المخطط التوجيهي لسنة 1987 PUD :

حيث أخذ بعين الإعتبار التوجيهات الأساسية للسياسة المتبعة وإعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة إضافة إلى بعض التجهيزات الجماعية و الإستثمارات الموجهة لتنمية المنطقة والجدير بالذكر أن مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه عرفت مخطط توجيهي PUD سنة 1974 تمت المصادقة عليه إلا في سنة 1990 في 28 نوفمبر 1990 وأثناء تصميمه شابته بعض العوائق الطبيعية كشساعة ومرفولوجية الأراضي الفلاحية الواقعة جنوب شرق وجنوب وسط المدينة إضافة إلى وجود المنطقة العسكرية والمطار والمنطقة الصناعية التي تعيق توسع المدينة غربا

لذلك تم سن وتعديل القوانين لتتماشى والسياسة المتبعة ومن ضمن هذه القوانين :

القانون رقم (87-03) المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية .[2]

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم (83-03) ، الممضي في 05-02-1983، المتعلق بحماية البيئة ، الجريدة الرسمية . عدد06، الصادرة في 08-02-1983، ص380

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم (87-03)، الممضي في 27-01-1987،المتعلق بالتهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية . عدد05، الصادرة في 28-01-1987،ص149

القانون رقم (88-01) المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الإقتصادية .[1]

القانون رقم (88-02) المؤرخ في 12جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط .[2]

- وإستهدف مخطط1987 أساسا تكثيف النسيج العمراني في إطار الحيز القانوني للمحيط العمراني

وذلك بإعادة هيكلة الأحياء وإستحداثها أصلا وكذلك برمج تمديد المنطقة السكنية الشرقية ، ولمعالجة مشكل شبكة الطرقات (ضيقها، قدمها) لابد من تجهيز المدينة بمخطط لحركة مرورية يأخذ بعين الإعتبار مستلزمات المدينة من مختلف أنواع الطرقات .

**المخطط التوجيهي للإنشاء والتعمير(PDAU) لسنة1997 :**

من خلال قانون التهيئة والتعمير رقم(90-29)المؤرخ في 01 ديسمبر 1990الصادر من طرف

وزير التهيئة والتعمير والذي ينص ويرمي لإنجاز مخطط توجيهي للإنشاء والتعمير حيث أعطيت به إشارة

الإنتقال إلى مرحلة جديدة في عملية التسيير وإحداث تغيير في صيرورة القرارات وإنتقال مركزية السلطة [1]

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطة الشعبية ، قانون رقم (88-01) الممضي قي 12-01-1988، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجريدة الرسمية . عدد02 ، الصادرة في 13-01-1988، ص30

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (88-02)، المؤرخ في 12جانفي 1988 ، المتعلق بالتخطيط ،الجريدة الرسمية . عدد 02 ،ص39

## المبحث الثاني : معالم سياسة التهيئة في ولاية بسكرة

تعتبر ولاية بسكرة ذات إقليم فعال لما تمتلكه من ثروات ساهمت في قيامها ولعب دور كبير في مجالها الإقليمي الفعال مقارنة بالمناطق الأخرى وإسهامها في التنمية والإقتصاد .

### المطلب الأول : المعطيات الإقتصادية والمشاريع التنموية الجديدة لولاية بسكرة

تمتاز ولاية بسكرة بتربة صالحة للزراعة ومياه جوفية ومناخ ملائم مما جعلها تتميز من حيث التنوع وبكرة المنتوج الفلاحي والصناعي والتجاري وتقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـــ 1652751هكتار أي ما يعادل 77% من المساحة الكلية للولاية.

تزخر بثروة نباتية هامة جدا أهمها النخيل بمساحة إجمالية قدرها 41575.37 هكتار المعروفة عالميا بإنتاجها لصنف دقلة نور، أما القطاع الصناعي يتشكل من سبع مؤسسات في القطاع العام و60

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطي الشعبية ، قانون رقم (90-29)المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير ،الجريدة الرسمية . عدد 52 ،ص 1652

في القطاع الخاص و 26 منجم .من أهم المؤسسات ENICAB و SONATRACH . أما قطاع التجارة فهو أكثر إستقطابا للشباب يمثل الخدمات فيه حوالي نسبة 65%.[1]

ومن أهم المشاريع التي ساهمت على تهيئة الإقليم للتنمية في ولاية بسكرة

مشروع شركة سوناطراك على إنجاز مصفاة نفطية بلوطاية سيوظف أكثر من 1500 عامل .

مشروعين عملاقين لمصنعين للإسمنت بكل من البرانيس و جمورة بطاقة تقدر بـــ2.4 مليون طن سنويا.

مشروع إنجاز جسر عابر لواد سيدي زرزور بالقرب من المقبرة المسيحية .

مشروع تحويل خط السكة الحديدية خارج مدينة بسكرة من بسكرة إلى تقرت بغلاف مالي قدره 11 مليار دينار جزائري .

مشروع إزدواجية الطريق الرابط بين بسكرة وأوماش على مسافة 20 كلم

مشروع توليد الطاقة الكهربائية بالطوربينات بمنطقة الشقة بسكرة

إعادة هيكلة مطار بسكرة محمد خيضر بغلاف مالي قدره 11 مليار دينار

مشروع في طريق الإنجاز دار الثقافة ومسرح بالعالية

المشروع السياحي العملاق بإفريقيا الواقع شرق مدينة بسكرة على طريق سيدي عقبة الذي يظم مركز تجاري ومدرسة للتكوين في السينما وفندقين وحوض مائي وحظيرة سيارات

[1] – بسكرة ، متحصل علية من الموقع : http://9alam.com/community/threads/lttyrf-yl-ulai-bskr-myna.30981 ، تم الاطلاع عليه يوم : 2016/05/01

إنجاز مركب حموي بطريق الوزن الثقيل والمسمى حمام سيدي يحي الذي يظم فندق بطاقة إستعابية تقدر بـــ96 سرير

إنجاز عدة فنادق من صنف 5 نجوم ببسكرة [1]

**المطلب الثاني : تقييم أهم التحديات التي تواجه إدارة الإقليم لولاية بسكرة**

وبغض النظر عن ماتم إنجازه أو في إطار الإنجاز فككل الولايات الجزائرية تعرف تهيئة الإقليم معيقات كثيرة تترجم الصعوبات والسلبيات في إنجاز المشاريع ودائما في حالة إنتظار ومن هذه الصعوبات نذكر :

- قلة المصادر المالية للولاية الأمر الذي يحول دون آداء الأعمال المنوطة بها وتحقيق التنمية المحلية في إقليمها المحلي .
- منح المشاريع لمقاولات غير قادرة على إنجاز المشاريع في وقتها ، إضافة إلى نقص الخبرة في إنجاز المشاريع التنموية وقلة اليد العاملة الكفؤة .
- التذبذب في التموين بمواد البناء
- تأخر صدور بعض الوثائق التي تتعلق بالمشروع المراد إنجازه
- عدم وجود تنسيق بين المصالح المعنية (( مديرية التعمير ، مكاتب الدراسات ، مكاتب المصالح التقنية ، ومديرية التجهيز ، والخزينة ))
- العقارات الغير صالحة لإنجاز المشاريع (( تربة كلسية هشة وأرض متحركة ))[2]
- غياب المتابعة المستمرة للمشاريع مما ينتج عنه إعادة دراسة وتكلفة المشروع من جديد

[1] – إحصائيات مديرية السكن والتعمير ، المخطط التوجيهي لمشاريع التهيئة ، 17 فيفري 2016

[2] – مقابلة مع مسؤول التخطيط والتهيئة ، في مكتب المتابعة : 17 فيفري 2016، على الساعة 9:00

وفي رأي لمقولة صينية مشروع تم تنفيذه أحسن من عشرة مشاريع لم يتم تنفيذها وذلك في وضع عدة مشاريع طور الإنجاز لولاية بسكرة إلا أنها معطلة لعدم دراسة المشروع بشكل تام وجاد والأخذ بجدية المشروع .

- عدم وضع دراسات المشاريع في الآجال المحددة لها .
- ضعف الآليات التنظيمية للمجال الحضري ، وكثرة الإختلالات في عملية التهيئة .
- ضعف الآليات القانونية والتنظيمية في تسوية وضبط العقار على مستوى تراب البلدية
- نقص التحكم في مسار العمران العشوائي وطغيانه .
- نقص التأطير والتكوين البشري في مجال تهيئة الإقليم .

-سوء التخطيط ، الذي لا يراعي فيه خصوصيات المنطقة الجغرافية والإجتماعية ، وآليات التسيير و التنفيذ والمراقبة التي لا تراعي ماجاء في هذه المخططات

**خلاصة الفصل :**

إن تواترات التهيئة في مدينة بسكرة جعلتنا نبرز أهم المشاكل التي تعاني منها أي ولاية في الجزائر

خاصة مدن الجنوب الجزائري ، وبالمقارنة بين ما تحقق وما يتحقق في التنمية بولاية بسكرة نجد أنه تطغى

علية سلبيات التهيئة أكثر من إيجابياتها وهذا ما ذكر في الفصل الذي قبله فرغم ما تميزت به من مشاريع هامة تنموية إلا أن العائق في زيادة النشاط والمساهمة فيه بشكل فعال يرجع إلى كون الولاية تأثرت بالموقع

الجغرافي الذي تمركزت فيه لا لشيء إنما لإنتمائها لمدن الجنوب الجزائري ، إلا أن إنحيازها لمدن الجنوب أثرت على قيام تهيئة فعالة وجادة فيها ، ومنها أن السياسات الوطنية لتهيئة الإقليم تصل قراراتها متأخرة وتنفذ متأخرة لا لذلك إلا لأنها من مدن الجنوب الجزائري والتي ستهمش آليا ، رغم ذلك حققت بعض المشاريع النجاح في إدارة هذه المشاريع بشكل صحيح .

# خاتمة

# خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تهيئة الإقليم يتبين لنا أن نموذج التهيئة المعتمد منذ الإستقلال في إطار

سياسة تهيئة الإقليم حقق بعض الأهداف في الجنوب الجزائري والسبب في ذلك راجع إلى غلبة طابع العفوية والتسيب ،حيث لم تطبق آليات الرقابة في إتجاه قوة التصنيع ولا على التدفقات السكانية المهاجرة خاصة اليد العاملة المؤهلة ، فأصبحت البلاد تستوجب إدارة فعالة للتهيئة الشاملة ودفع التفاقم السريع للإختلالات والتبذير ضمن الريع البترولي فقد كان مورد التمويل الرئيسي من الجنوب الجزائري إن لم نقل

الوحيد ، لكن سرعان ما هددته تقلبات أسعار البترول . ومن هنا يتوجب على الدولة النهوض بإنتهاج سياسة جريئة – في مجال تهيئة الإقليم خاصة مدن الجنوب – تتسم بشمولية الإقليم و إرساء دعائم التوازن

الجهوي و الإستغلال الشامل لكل القطاعات الوطنية والطبيعة والبشرية تتطابق هذه الإستراتيجية مع الإمكانات المتاحة ترمي أهدافها إلى تنمية إقليم الجنوب الجزائري ، حيث وجب توفير المشاريع من جانب

التشغيل والسكن و إقامة أسس إقتصادية وإعادة إجراء الدراسة التحليلية الصحيحة البديلة التي تعد بآفاق مستقبلية مشرقة من دون الجنوب . حتى نجعل هذه الإصلاحات أمرا محسوسا ملموسا يتوقف على المبادرة

بالأعمال على كافة المستويات المركزية ، الجهوية الإدارية .

فالرؤية السياسية لفرنسا الإستعارية في الجزائر أدت إلى توجيه السياسة الجزائرية للوصول إلى تهيئة

ذات تنمية شامله ووجهتها من خلال المخططات التي ورثتها الجزائر من فرنسا .

فلا تكون مشاريع تنموية ذات فعالية مالم يكن مخطط لها ليؤدي ذلك إلى زيادة دور مدن الجنوب الجزائري كمصدر أساسي و أداة فاعلة لتحقيق سياسات التهيئة التنموية والتي تجسدت في المشاريع الناجحة

والمنطلقة ، وقيد الدراسة .

ويعتبر الجنوب الجزائري رغم ما يعانيه من نقائص في التنمية والتهيئة ونمو ويبقى المصدر الوحيد والأوحد لكافة المشاريع التنموية لمدن الشمال الجزائري والهضاب العليا فلا نجد تنمية شاملة إلا وقد كان

موردها من الجنوب الجزائري ورغم السياسات التنموية التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية في التوفيق بين الشمال والجنوب في المشاريع إلا أنها بقيت بدون نتيجة على الجنوب الجزائري ذلك أن ماقامت به من

خطوات لتجسيد بعض المشاريع التنموية الكبرى حققت منها ما يسمى بالولايات المنتدبة حديثا والمشاريع

الإقتصادية الجديدة لكون مدن الشمال خطفت الحصة الكبرى من التهيئة الإقليمية ، حيث وجب من خلاله على السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بذل المزيد من المجهودات لتحفيز مدن الجنوب الجزائري

وتطويرها إلا أنها في كل مرة تعود وتستحوذ عليها مدن الشمال والهضاب العليا، لذلك فالجنوب في حالة إنتظار لتجسيد كل المشاريع .

# الفهرس

# قائمة المراجع :

**المراجع باللغة العربية :**

**1- الكـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــتب :**


**1-** إبن خلدون عبد الرحمان ، تاريخ إبن خلدون – تاريخ الإسلام . بيروت : دار الفكر، 1992، ص 132

2- بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ، ص 120-136

3- بن أشنهو عبد اللطيف ، نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ماقبل وبعد العولمة . مصر : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2008.

4- نامق صلاح الدين ، إقتصاديات التنمية . القاهرة : ديوان العيد الصغير ، ( د س ن )

**5-** عياصرة ثائر مطلق محمد ،التخطيط الاقليمي : دراسات نظرية وتطبيقية . عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع،1999

**6-** غنيم عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1999.


**2- الكتب باللغة الفرنسية :**


**1-** kateb kamel ;population et organisationde léspaceen algér ie. Léspace géographique ;2003;4tome

2- Rahmani Cherif ; La croissance Eurbaine en Algerie –OPU-. 1982

**3 – الرسائل والأطروحات :**

1- العمري علي ،" دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006" رسالة ماجستير . ( العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 2007-2008). 2- بن نعمان محمد ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا 2009-2011". رسالة ماجستير ،( قسم علوم التسيير تخصص تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر3، 2012)

3-بوزغاية باية ، " تلوث البيئة والتنمية في ولاية بسكرة ". رسالة ماجستير ، (قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008)

4-تومي رياض ، " أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية " ، رسالة ماجستير .( قسم علم الإجتماع والديموغرافيا ، تخصص علم إجتماع حضري ، جامعة منتوري قسنطينة ،2005-2006)

5- درياس حليمة ، "نحو أسس جديدة لإستراتيجية التعمير على مستوى التنظيم الفلاحي" رسالة دكتوراه، (تخصص إدارة أعمال المنظمات العالمية 2001-2000)

6- رويجع السعيد ،" التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري "، رسالة الماستر.(قسم علوم التسيير وعلوم تجارية ، تخصص تسيير وإقتصاد بترولي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة – 2013)

7- زرنوح ياسمينة ، " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر " ، رسالة ماجستير ، ( قسم علوم إقتصادية تخصص تخطيط ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2006)

8- سباش ليندة ، "سياسة الاسكان في الجزائر وعلاقتها بالعمران" . رسالة الماجستير، ( تنظيمات سياسية وادارية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2006)

9- طرطار نسيمة ، " النسق العمراني لولاية بسكرة بين القطبية الجاذبية ووظيفة المجال دراسة حالة ولاية بسكرة " . رسالة ماجستير ،( جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم والتكنولوجيا ،قسم الهندسة المعمارية ، تخصص المؤسسات البشرية في المناطق الجافة )

10- علام عثمان ، واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 ملتقى حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي.(كلية العلوم الإقتصادية والتجرية وعلوم التسيير جامعة البويرة ،25-جانفي-2015 )

11- كتاف كريمة ، "مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08". رسالة ماجستير ،( قسم ادارة عام وتسيير الاقليم ،كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة 1، 2013)

12- Amel Larib Actualité du systéme National de santé (2005-2007),laboratoire de recherche,

13- école National de santé publique El-Marsa-Mai2008,sur le Sit :www.Santé,Dz.Mai2008,date de consultation:20/04/2016

14- Salah Bouchmal ; colleque international ;laproduction de hurbaine en algerie .enter planification et protique laboratoir RNAMS. Algerie ; 1977.

**4 - الندوات والملتقيات :**

**1-** علام عثمان ، واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 ملتقى حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي.(كلية العلوم الإقتصادية والتجرية وعلوم التسيير جامعة البويرة ،25-جانفي-2015 )

**2-** الإذاعة الجزائرية ، زيارة تفقدية للوزير عبد المالك سلال " إنجازات الجزائر من السكن تساوي برامج عدة دول مجتمعة والبطالة في ورقلة ليست بالحجم الكبير " يوم 2015/04/10

**5- المجلات والدوريات :**

**1**- آسيا غ ، (( الجنوب الجزائري حصيلة عام مضى وإستشراف عام جديد )) ، الجنوب نيوز، العدد 13، 31 جانفي 2016

**6-النصوص القانونية :**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الامر رقم (66-62 )، الممضي في 26-03-1966 ،المتعلق بالأماكن والمناطق السياحية ، الجريدة الرسمية ، عدد 28، الصادرة في 08-04-1966.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (74-26) المؤرخ في 20ماي 1974، المتضمن تكوين إحتياطات عقارية لصالح البلديات ، الجريدة الرسمية ، عدد19 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم( 74-69 )، المؤرخ في 20جوان 1974 المتضمن الإصلاح الإقليمي للولايات ، الجريدة الرسمية . عدد6 ، الصادرة في 7 فيفري 1984 .

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (75-103)المؤرخ رقم 20فيفري1975، المتعلق بتكوين إحتياطات عقارية لصالح البلديات ، الجريدة الرسمية ،عدد70 .

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم (82-02)، الممضي في 06-02-1982، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء ،الجريدة الرسمية . عدد06، الصادرة في 1982-02-09

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم (83-03) ، الممضي في 05-02-1983، المتعلق بحماية البيئة ، الجريدة الرسمية . عدد06، الصادرة في 08-02-1983.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 87-03 الصادر في 28 جانفي 1987 ، المتعلق بالتهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية . عدد 05 .

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطة الشعبية ، قانون رقم (88-01) الممضي قي 12-01-1988، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، الجريدة الرسمية . عدد02 ، الصادرة في 13-01-1988.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (88-02)، المؤرخ في 12جانفي 1988 ، المتعلق بالتخطيط ،الجريدة الرسمية . عدد 02 .

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (90-29 ) ،الصادر في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير ، الجريدة الرسمية . عدد 52 .

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم ( 01-20) المؤرخ في 15 ديسمبر 2001،المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المسدامة . الجريدة الرسمية ، عدد 77 .

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (02-08) المؤرخ في 08ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجيدة وتهيئتها . الجريدة الرسمية ، عدد 34

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (03-10) ، المؤرخ في 19جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . الجريدة الرسمية ، عدد 43، الصادرة في 20جويلية 2013

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم (06-485) الصادر في 23 ديسمبر 2006، المتعلق بالصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، الجريدة الرسمية . عدد 84.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم(10-02) المؤرخ في 29 جوان 2010، المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم .الجريدة الرسمية ،عدد61.

**7- المواقع الإلكترونية :**

8- رحماني شريف ، الندوة الوطنية حول المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، متحصل عليه من الموقع :

9- http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4885.html?print

10- كالي كريم ، 30مليار دولار للسكك الحديدية تسيل لعاب الشركات الكبرى . متحصل عليه من الموقع :
http://www.elkhabar.com/press/article/30659/30/#sthash.7p1AVGJp.IxsqPzy9.dpbs

11- بسكرة ، متحصل علية من الموقع : http://9alam.com/community/threads/lttyrf-yl-ulai-bskr-myna.30981

12- إنطلاق أشغال إنجاز برج المراقبة الجديد للمطار الدولي مفدي زكريا بغرداية . متحصل عليه ن الموقع : http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/227003

13- إستقبال هياكل صحية جديدة بورقلة 2016 متحصل عليه من الموقع :
http://www.elbilad.net/article/detail?id=48731

14- إطلاق 40 الف مسكن لسكان الجنوب قبل 31 ديسمبر ، متحصل عليه من الموقع :
http://www.logement-algerie.com

15- البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة ، "المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ". متحصل عليه من الموقع :

16- https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article1384

17- الدخول المدرسي 2015/2014 أكثر من 890.000 تلميذ يلتحقون بمقاعد الدراسة بولايات جنوب الوطن متحصل عليه من الموقع : http://www.aps.dz/ar/les-breves/16-

18- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمويل 354 مؤسسة مصغرة بالجنوب خلال 2014 ، متحصل عليه من الموقع :http://algpress.com/article-39952.htm

**19**- بسكرة المجد والتاريخ ، متحصل عليه من الموقع :
http://www.startimes.com/?t=25012009

20- برنامج 2015-2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن . متحصل عليه من الموقع :
http://www.aps.dz/ar/economie/12201

21- تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لآفاق 2030 وكالة الانباء الجزائرية يوم :2011/04/04
متحصل عليه من الموقع http://www.djazairess.com/aps/1114

22- توسعة محطة المسافرين الجوية بالمطار الدولي بسكرة . متحصل عليه من الموقع :
http://www.ennaharonline.com/ar/national/164384.html

**23-** خرائط جغرافية متحصل عليه من الموقع :**https://www.google.dz/search?**

24- هياكل وتخصصات جديدة تعزز قطاعي التكوين والتعليم بالجنوب متحصل عليه من الموقع :
http://portail.cder.dz/ar/spip.php?article20214863.html

25- لقاء قريب حول وضعية قطاع الصحة بولايات الجنوب والهضاب العليا متحصل عليه من الموقع
:http://www.aps.dz/ar/sante-science-tech/13932

26- 2014 سنة رفع التحدي للقضاء على أزمة السكن في الجزائر نشر يوم2014/12/30 تم
التحصل عليه من الموقع :
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/23127.html

27- وكالة الانباء الجزائرية ،التنمية بولايات الجنوب متحصل عليه من الموقع :
www.djazairess.com

**28-** مدينة أدرار وفق السياق الحضري الجديد: نحو إعادة تنظيم المجال الجهوي للأقاليم الصحراوية
الجنوبية الغربية للجزائر متحصل عليه من الموقع
HTTP://WWW.CRASC.DZ/INSANIYAT/INDEX.PHP/AR/48-51-

29- فتح مطار الشيخ سيدي محمد بالكبير أمام الملاحة الجوية . متحصل عليه من الموقع :
http://www.djazairess.com/algeriapress/2393

30- ورقلة نحو الإستفادة المطار الدولي بحاسي مسعود من عملية تدعيم . متحصل عليه من الموقع:

http://www.sudhorizons.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=10556:2015-10-21-10-26-35&catid=24&lang=ar&

31- في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ، متحصل عليه من الموقع :

http://www.djazairess.com/alseyassi/19084

**الملاحق**

| الشرح | الإختصار |
|---|---|
| La création de l'Agence nationale pour Urban | ANAT |
| Le plan national pour la création d'Urban | SNAT |
| Plan régional pour la création d'Urban | SRAT |
| planification centrale | PSC |
| Développement municipal prévues | PSD |
| Les plans municipaux de développement | PCD |
| Fonds algérien pour la création d'Urban | CADAT |
| Fondation nationale pour l'industrie du câble | ENICAB |
| Les céréales et les pâtes Fondation Riyal | EAPAL |
| plan directeur | PUD |
| Identifier un programme résidentiel de zones | ZHUN |
| Programme de modernisation urbaine | PMU |
| Plan directeur pour la reconstruction et l urbain | PDAU |

# قائمة المراجع

الصـــــفـــحة

## مقدمــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة


........................................................... ا

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للسياسات العامة للتنمية في الجزائر...2-30

المبحث الأول : مراحل سياسات التهيئة في الجزائر...............................2-12

المطلب الأول : مفهوم تهيئة الإقليم ...........................................2-5

المطلب الثاني : مرحلة بوادر التهيئة بعد الإستقلال 1962-1978....................... 5-6

المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق 86/76/64...................7-10

المطلب الرابع : مرحلة السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم 1978- 1990 ........ ............... 11- 12

المبحث الثاني : توجهات السياسة التنموية للتهيئة في الجزائر منذ1990.... 13-30

المطلب الأول : مرحلة ظهور التخطيط للسياسة التنموية للتهيئة.................... 13-16

المطلب الثاني : ركائز سياسة التنمية في الجزائر ................................. 16-21

المطلب الثالث : وسائل وأساليب التهيئة الاقليمية.........................................22-26

المطلب الرابع : آليات ومتطلبات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم........................ 26- 30

الفصل الثاني : السياسات التنموية لتهيئة الإقليم لمدن الجنوب الجزائري 31-59

المبحث الاول : إستراتجية السياسات التنموية في مدن الجنوب الجزائري..... 31-43

المطلب الأول : آلية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق التنمية المتكافئة............32-34

المطلب الثاني :أسباب الإهتمام بمنطقة الجنوب الجزائري.................................34-35

المطلب الثالث : خلفيات السياسة التنموية في الجنوب الجزائري..... 35-42

المطلب الرابع : أثر السياسات التنموية على مدن الجنوب الجزائري..... 42-44

المبحث الثاني : السياسات المتبعة لتهيئة مدن الجنوب الجزائري..... 44-59

المطلب الأول :الناحية السياسية في مدن الجنوب الجزائري ..... 44-45

المطلب الثاني :الناحية الإجتماعية في مدن الجنوب الجزائري .....46-56

المطلب الثالث : الناحية الإقتصادية في مدن الجنوب الجزائري ..... 56-59

الفصل الثالث : نموذج من مدن الجنوب - ولاية بسكرة -.....61-80

المبحث الأول : الإطار التنموي لولاية بسكرة ..... 61-75

المطلب الأول : المجال المكاني لولاية بسكرة .....61-63

المطلب الثاني : مراحل ومخططات التهيئة في ولاية بسكرة .....64- 75

المبحث الثاني :معالم سياسة التهيئة المستدامة في بسكرة.....76-80

المطلب الأول: المعطيات الإقتصادية والمشاريع التنموية الجديدة لولاية بسكرة .....76-77

المطلب الثاني : تقييم أهم التحديات التي تواجه إدارة الإقليم لولاية بسكرة ؟.....77-80

خاتـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــمة

.....81-83

قائمة المراجع .....84-92